أبو الحسن البَطَلْيوسي ت: 488هـ وآراؤه النحوية والصرفية في (شرح سقط الزند)

دراسة وتحليل

دكتور

إبراهيم حسين علي صنبغ

أستاذ مشارك بالكلية الجامعية بالقنفذة

جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

الملخص

يتناول هذا البحث علماً من أعلام الدرس النحوي واللغوي الذي كان له دور في الحياة العلمية في بلاد الأندلس في القرن الخامس الهجري الذي عاش فيه الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن السِّيد البَطَلْيوسي المعروف بـ(الخيطال) المتوفي سنة 488هـ، فقد برزت مكانته العلمية بين علماء العربية في زمانه، ويبدو أنّ تميّزه بين أقرانه من العلماء لأسباب يظهر لي أنّ أبرزها ما يأتي: شرحه ديوان سقط الزند للمعري ت: 449هـ. أثره فيمن جاء بعده من شُرّاح سقط الزند من النحاة الأندلسيين والمشارقة، فقد حرص الباحث أن يتعرّف على شخصية هذا العالم أبي الحسن علي بن محمد بن السِّيد البَطَلْيوسي المعروف بـ(الخيطال) من خلال:

– تقديم صورة عن العصر الذي عاش فيه أبو الحسن علي بن محمد بن السِّيد البَطَلْيوسي المعروف بـ(الخيطال) لمعرفة حياته ومسيرته.

– دراسة المسائل النحوية والصرفية التي وردت في شرحه لديوان "سقط الزند"، فيحاول الباحث أن يدرس هذه المسائل ويقدّم لها تحليلاً نحوياً وصرفياً عند من جاء قبل ابن السِّيد، ومنْ جاء بعده؛ ليعرف القارئ المنهج الذي سار عليه هذا العالم ما بين هذه الآراء؛ وقد ختم البحث ببيان أهم ما أضافه ابن السيد للمكتبة التراثية.

الكلمات المفتاحية: البَطَلْيوس، الخيطال، سقط، الزند، الأندلس.

إبراهيم صنبغ
قسم اللغة العربية، الكلية الجامعية بالقنفذة
جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية
ihsonbo@uqu.edu.sa

Abstract:

This research deals with one of the most prominent figures in the grammatical and linguistic lesson, which had a role in the scientific life in the country of Andalusia, in the fifth century AH, in which Imam Abi Al-Hassan Ali Bin Muhammad Ibn Al-Sayed Al-Baṭalyawsi, known as (al-Khaytal), who died in 480 AH, and it seems that his distinction among his peers of scholars for reasons that appear to me the most prominent of what comes: Explanation of the "Saqt al-Zand" by Al-Ma'arri 449 AH.

Its effect on the commentators who came after him who explained "Saqat al-Zand" from the Andalusian grammarians and al-Masharq.

The researcher was keen to get to know the personality of this scholar, Abi Al-Hassan Ali Bin Muhammad Ibn Al-Sayed Al-BaTalyawsi, known as (al-Khaytal) through:

- Presenting a picture of the era in which Abi Al-Hassan Ali Bin Muhammad Ibn Al-Sayed Al-Baṭalyawsi lived, known as (al-Khaytal), to know his life and career.

Examining the grammatical and morphological issues mentioned in his explanation of the book "Saqat al-Zand", so the researcher tries to study these issues and present them with a grammatical and morphological analysis of those who came before Ibn al-Sayed, and who came after him; So that the reader knows the approach that this scholar followed, between these opinions, and the research concluded with an explanation of the most important thing that Ibn al-Sayed added to the heritage library.

Keywords: The petiole, the string, the fall, the ulna, Andalusia

Ibrahim Sanbgh
Department of Arabic Language, Al-Qunfudhah University College, Umm Al-Qura University, KSA.
ihsonbo@uqu.edu.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

هيأ الله بفضله ومنّه للغة العربية علماء (نحاة ولغويين)، أفنوا حياتهم في سبيلها، فقدّموا خلاصة جدهم وزهرة حياتهم خدمة لها وحفاظاً عليها؛ لأنَّها لغة القرآن الكريم، ولغة ما جاءنا من جيَاد القصائد الشعرية على امتداد حضارة هذه اللغة، ولم تكن هذه العناية محصورة على زمان ومكان معين، بل تنوعّت وتعددت في بقاع كثيرة حسب مقام هؤلاء العلماء، ففي بلاد الأندلس، وبخاصة منطقة بَطَلْيوس على اختلاف الفترات التاريخية التي مرّ بها الحكم الإسلامي هناك، نجد أنّ علوم العربية (نحواً وصرفاً) قد نالا عناية نحاة أفذاذ وعلماء مشهورين، أقبلوا على التأليف فيهما، وشرح مسائلهما، وتوضيح غامضهما، ومناقشة قضاياهما؛ لذا توجه هذا البحث نحو عَلَمٍ من أعلام النحو واللغة في الأندلس، وفي بَطَلْيوس بالخصوص، أرى أنَّه بحاجة إلى التعريف به، وذكر ما جاءنا من آرائه النحوية والصرفية، فوقع الاختيار على الإمام العّلامة أبي الحسن علي بن محمد بن السّيد البَطَلْيوسي ت 480هـ؛ لتكون (حياته، وآراؤه النحوية والصرفية) عنواناً لهذا البحث، ولعلّ ما دفع الباحث إلى ذلك أسباب منها:

1-أنّ الإمام أبا الحسن علي بن محمد البَطَلْيوسي المعروف (بالخيطال) من العلماء الذين كان لهم بصمتهم الواضحة في إثراء حلقة الدرس النحوي واللغوي في بَطَلْيوس، فتخرج على يده نحاة كان لهم الأثر في تطور الدرس النحوي في الأندلس، لعلّ أشهرهم أخوه ابن السِّيد البَطَلْيوسي ت: 521هـ.

2-آراؤه النحوية والصرفية في شرح ديوان "سقط الزند" للمعري التي انفرد بها عمّن سبقه في شرح هذا الديوان كالمعري، فضلاً عن أثره فيمَنْ جاء بعد من الشُرَّاح، وهو ما وجدنا صداه عند التبريزي، وابن السّيد البَطَلْيوسي، والخوارزمي، كما سيأتي في مسائل هذا البحث.

3- إبراز دور هؤلاء الأعلام ممن لم يحظوا بالدراسة، وهو ما يتطلب من الباحث الوقوف مع آرائهم وربطها بأمهات كتب النحو والصرف؛ لدراستها وتحليلها، وفق تسلسل زمني لهذه الكتب مع إبراز آراء العالم موضع الدراسة بين هذه الكتب، ويوَدّ الباحث قبل الدخول في بيان هذا البحث أن يشيد بالدراسات السابقة التي اعتنت بشروح "سقط الزند؟ موضوع هذا البحث، لعل من أبرزها:

- دراسة القضايا النحوية والصرفية في كتاب شروح سقط الزند لابن السيد البطليوسي المتوفى سنة 521هـ، الطالب: مصطفى إسماعيل عبد العال عثمان النجار، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، القاهرة، سنة 1990م.

- الدراسة اللغوية في كتاب شروح سقط الزند، الطالب: عبد الظاهر الشناوي السيد حسن، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فرع المنصورة، سنة 2001م.

- الظواهر النحوية والصرفية في شروح التبريزي والبطليوسي والخوارزمي لسقط الزند، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، حمدي محمد محمد فتح الباب، قسّم الرسالة إلى مقدمة وبابين وخاتمة تضمنت أهم النتائج ثم الفهارس.

وعنوان الباب الأول من هذه الدراسة الأخيرة: (الظواهر النحوية عند الشراح الثلاثة)، وانقسم إلى أربعة فصول، جاء الفصل الأول منه بعنوان: (الظواهر النحوية عند التبريزي)، والفصل الثاني بعنوان: (الظواهر النحوية عند البطليوسي)، والفصل الثالث بعنوان: (الظواهر النحوية عند الخوارزمي)، تعرض الباحث في هذه الفصول لكثير من الظواهر والمسائل النحوية والصرفية.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يسير وفق المبحثين الآتيين:

المبحث الأول

أولاً: سيكون فيه الحديث بإيجاز عن الوضع السياسي الذي عاش فيه الإمام علي بن محمد ابن السّيد، ومكانة الحركة اللغوية في تلك الفترة.

ثانياً: يُعرَفّ فيه بابن السّيد من حيث اسمه، وكنيته، ولقبه، ثم نبين أبرز شيوخه وتلاميذه، ثم نختم الحديث عن وفاة هذا العالم.

ثالثاً: تُذكر المكانة التي وصل لها أبو العلاء المعري مع ديوانه "سقط الزند" في الأندلس مع الإشارة بالدور الذي مثّله ابن السّيد في هذه الشروح.

المبحث الثاني

خُصّص لدراسة الآراء النحوية والصرفية التي جاءت عند الإمام علي بن محمد ابن السّيد في شروح "سقط الزند"؛ لتبرز بوصفها أثراً مهماً لهذا العالم في تلك الفترة في الأندلس؛ وليُعرف منها النهج النحوي الذي ارتضاه، وسار عليه في بناء هذه الآراء، وجعلت في قسمين، الأول للآراء النحوية والثاني للآراء الصرفية.

وقد اعتمد الباحث في معالجة مختلفة مسائل هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ فهو يقوم في هذا البحث على وصف الظواهر اللغوية (نحواً وصرفاً) ومدارستها وفق مختلف آراء النحاة ثم تحليلها، وبيان مالها من تأثير في آراء مَن جاء بعده مع الأخذ في الاعتبار أنّ النحو ومسائله لم يتوقف عند النحاة القدامى، بل حاولت الوقوف على ما جاء عند الباحثين المعاصرين الذين اهتموا بما دُرِس وحُلِّل من مسائل.

بقي أن أشير أنّي قمت بإعادة ترتيب مسائل هذا البحث وفق أبواب ألفية ابن مالك.

فأرجو أن يكون هذا البحث محاولة قد أعطت هذا العالم حقه، ولا أزعم أنّي قد وفيّت هذا العالم ما يستحق من بحث، فقد تكون له آراء لم تصلنا.

وختاماً: هذا جهد المقل الذي حاول قدر الاستطاعة أنْ يغطي جوانب هذا البحث بكل أبعاده، ولكن يظل الباحث متطلعاً إلى كل نقد مفيد؛ يستطيع أن يستفيد منه في تقويم اعوجاج هذا البحث، وما يريد أن يسير عليه في ما يكتب مستقبلاً، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

تمهيد:

أولاً: كما هو معلوم في تاريخ الحضارة الإسلامية في الأندلس أنّ الفترة التي عاش فيها ابن السّيد ما بين عام 400هـ -484هـ تُعرف باسم ملوك الطوائف، فقد امتلأت هذه الفترة بأحداث سياسية مضطربة، فبعد انقضاء الدولة العامرية وانهيارها، قامت على أنقاضها ما يعرف بدولة بني الأفطس حكام بَطَلْيوس.[1] حكموا خلالها هذه المنطقة المهمة في بلاد الأندلس ما بين عامي 413هـ - إلى وفاة أبي عبد الله عمر (المتوكل على الله) 487هـ[2] خاضوا خلالها معارك قوية بدءاً من صراعهم مع بني العبّاد انتهاءً بصراعهم مع فرنادوا الأول، فقدوا خلالها كثيراً من المدن، لعلّ أهمها شنترين، أهم قواعد مملكة بَطَلْيوس، وكذلك مدينة قَلُمرية من أعظم مدنهم شمالاً[3].

ولكن ذلك لم يعق الحركة الفكرية والعلمية، فقد كان من بين حكام بني الأفطس من لمَع في إبراز نهضة فكرية راقية، فهذا المظفر بن الأفطس ت 461هـ كان أعلم أهل عصره، وكان شغوفاً بالشعر والأدب، وكان ينكر

---

(1) بَطَلْيوس: مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهر آنة غربي قرطبة، ولها عمل واسع، معجم البلدان 1: 447

(2) انظر، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة: 333

(3) انظر، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني دولة الطوائف: 89

الشعر على قائله في زمانه، ويقول: "مَنْ لم يكن شعره مثل شعر المتنبي أو المعري فليسكت"[1].

وقد اشتهر في عالم الأدب بكتابه الضخم الموسوم بـ "المظفري" نسبة إلى اسمه، وهو موسوعة أدبية تاريخية عظيمة، تحتوي على كثير من الأخبار، والسير، والنبذ المختارة، والطرائف المستلمة، والغرائب الملوكية، والنوادر اللغوية...[2].

ثم تولّى بعده ابنه يحيى الملقب بالمنصور، ولم يستمر المنصور في الحكم طويلاً، حيث توفي سنة 464هـ، وخلفه عمر الملقب بالمتوكل الذي شهدت "بَطَلْيوس" في فترته الأمن والرخاء مما انعكس على تطور الحياة الفكرية، فقد كانت ملجأً لأهل الأدب خلدت فيهم، ولهم قصائد شادت مآثرهم، وأبقت على غابر الدهر حميد ذكرهم[3].

ولم يكن ابن السيد بعيداً عن هذه الفترة، وما صاحب أحداثها من أمن ورخاء وشدة، وفوضى إلى أن انهارت مملكة "بَطَلْيوس" واندمجت في "تيار الحوادث العامة الذي جرف الأندلس وملوك الطوائف جميعاً" إلى ما يعرف بعصر عهد المرابطين.

أمّا علوم اللغة ومنها النحو، فقد برز فيها في تلك الفترة، وبخاصة في مملكة بَطَلْيوس عدد من العلماء، فكان له حظ أوفر من التلقي، والأخذ عن

---

(1) السابق: 88

(2) انظر، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني، دولة الطوائف: 88

(3) انظر، المعجب: 42، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني دولة الطوائف: 89.

أعلامهم من أمثال: أبي بكر عاصم بن أيّوب، الأديب البَطَلْيوسي (علي بن محمد بن السّيد النحوي) الذي كان من أهل الآداب والمعرفة باللغات[1]، ضابطاً لذلك، ومن أمثال المقرئ البَطَلْيوسي المعروف بابن اللطينية، وعلي ابن حمدون[2].

ثانياً: حياته، اسمه وكنيته ولقبه.

لم تمدّنا المصادر التي وقفنا عليها بالأخبار عن نشأة علي بن محمد بن السّيد، ولكن حسبنا ما وجدناه في كتب التراجم وطبقات النحاة للحديث عنه.

يقول ابن بشكوال: "علي بن محمد بن السّيد من أهل بَطَلْيوس. يكنى: أبا الحسن ويعرف بالخيطال. (وقيل الحيطال) وهو أخو شيخنا أبي محمد بن السيد، روى عن أبي بكر الغراب، وأبي عبد الله محمد بن يونس وغيرهما: أخذ عنه أخوه أبو محمد كثيراً من كتب الأدب وغيرهما، وتوفي بقلعة رباح معتقلاً من قبل ابن عكاشة قائدها، في نحو الثمانين وأربعمائة وكان مقدماً في علم اللغة وحفظها والضبط لها"[3].

لعلّنا نخرج من نص ابن بشكوال السابق بالآتي:

---

(1) إنباه الرواة 2: 483.

(2) انظر: كتاب الحلل شرح أبيات الجمل مقدمة التحقيق: 5

(3) الصلة 2: 38

1-يظهر أنّ ابن السيد علي بن محمد على أكبر الظن قد قضى الدور الأول في بَطَلْيوس للتدريس وتعليم أبنائها[1]، ولعلّ قُرب ابن بشكوال تاريخياً من الفترة التي عاش فيها علي بن محمد السيد؛ بحكم أنّه تتلمذ على يد أخيه العالم المشهور أبي محمد ابن السيد البَطَلْيوسي ت: 521هـ، صاحب التصانيف المشهورة الذي قضى حياته الأولى في بَطَلْيوس، ثم غادرها إلى قرطبة.

2- في النص إشارة مهمة، وهي أنّ الإمام علي بن محمد ابن السيد قد غادر بَطَلْيوس أيام محنتها حين كان يحكمها بنو الأفطس وذهب إلى قرطبة حين كان يحكمها بنو عبّاد، ولعلّ الذي يرجح ذلك -فيما يبدو لي- أنّ أخاه وتلميذه (ابن السّيد) قد توجه أول أمره إلى مدينة قرطبة سكنها لفترة من الزمن[2].

3- في وفاة ابن السيد في قلعة رباح معتقلاً على يد ابن عكاشة؛ ما يدل على أنّه غادر قرطبة إلى طليطلة[3]. إذا ما علمْنا أنّ هذه القلعة تُعدّ مدينة في الأندلس من أعمال طليطلة، ومنهم مَنْ يراها ما بين قرطبة وطليطلة، وهي مدينة حسنة، ولها حصون حصينة على نهر[4].

---

(1) انظر، الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب: 7

(2) انظر، الحركة اللغوية في الأندلس: 338

(3) مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع 1: 600

(4) صفة جزيرة الأندلس: 163.

4-ولم يزد مَنْ ترجم له بعد ابن بشكوال شيئاً كثيراً إلّا ما وجدناه عند الإمام القفطي حيث أضاف لشيوخه "أبا بكر ابن الفرات[1].

(1) إنباه الرواة 2: 307

ثالثاً: شيوخه:

مع المكانة العلمية التي وصل لها الإمام علي بن محمد بن السيد تدريساً لعلوم العربية في بَطَلْيوس مروراً بقرطبة انتهاءً بمدينة طليطلة التي مات في قلعتها، لم نجد له من الشيوخ إلا النزر القليل حسب ما وقفنا عليه من كتب التراجم، لعلّ أبرزهم:

1-أبو بكر بن الغَرّاب[1] البَطَلْيوسي ت: 460هـ ذكره ابن خير ضمن علماء بَطَلْيوس، الذين لهم إسهام في نقل نوادر ابن مُقْسَم ت 354هـ يقول: "حدثني بها الشيخ أبو الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام رحمه الله، عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد السيد، عن أخيه أبي الحسن علي بن محمد، عن أبي بكر محمد بن موسى بن فتح القَرّاب البَطَلْيوسي"[2]، وقال عنه ابن بشكوال: "محمد بن موسى بن فتح الأنصاري المعروف بابن القَرّاب من أهل بَطَلْيوس، يكنى: أبا بكر كان عالماً بالآثار والأخبار، متفنناً في سائر العلوم من اللغات، والأشعار، وكان مع ذلك حسن الدين، ثقة في جميع أحواله. توفي رحمه الله ببَطَلْيوس لسبع عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى سنة ستين وأربعمائة"[3] ولم يبعد الإمام الذهبي كثيراً عمّا جاء عند مَنْ سبقه.[4]

---

(1) انظر، بغية الوعاة 2: 189

(2) وقيل: ابن القَرّاب ، انظر فهرسة ابن خير: 467

(3) الصلة 2: 172- 173

(4) تاريخ الإسلام 10: 123

2-عبد الدائم بن مرزوق بن جبر، الأندلسي المنزل، القيرواني الأصل ،يكنى أبا القاسم ت472هـ[1]. وقد ذكر ابن خيرأنّ أبا محمد بن السّيد البَطَلْيوسي أخاه" قد أخذ "سقط الزند وضوءه" عن أخيه أبي الحسن عن أبي القاسم عبد الدائم ابن مرزوق بن جبر القيرواني"[2].

رابعاً: تلاميذه:

لعلّ ما يخلّد ذكر هذا العالم اشتهار بعض تلاميذه مِمّنْ احتل مكانة رفيعة سياسية وعلمية، فكان لهم الأثر العميق في تطوّر الحركة العلمية، وبخاصة في علوم العربية نحواً وصرفاً، منهم:

1-أبو عامر أحمد ابن الفرج التجيبي، ولد في قونكة، وعاش في بلنسية، درس على يد أبي الحسن علي بن محمد السيد، وقد كان أبو عامر رجل أدب ودولة، فقد كان وزيراً للمأمون بن ذي النون.

ويرجع لأبي عامر الفضل الكبير في شرح "سقط الزند" ونشره في الأندلس وقيل عنه: إنّه كان ناقداً، أديباً، وشاعراً مطبوعاً، له بعض التآليف التي لم تصل إلينا كالمجمل في العروض[3].

2-أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السّيد البَطَلْيوسي، وهو أخو عالمنا (علي بن محمد ابن السيد) تتلمذ على يديه كما أجمعت على ذلك جُلّ مصادر دراسته؛ فنشأته كانت في بيت علم وفضل فكان حظه وافراً من

---

(1) انظر، إنباه الرواة 2: 158

(2) انظر الفهرسة: 412، بغية الوعاة 2: 189

(3) انظر التكملة 1: 47، شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 3

تلقي اللغات والآداب عن أخيه: أبي الحسن علي بن محمد بن السّيد ت: 488هـ[1]

ويظهر أنّه قد درس على يديه بالإضافة إلى النحو واللغة، كثيراً من كتب الأدب، لعلّ من أبرزها شرح "سقط الزند" الذي شرحه ابن السّيد شرحاً مطولاً مع "التبريزي، والخوارزمي."[2] وقد امتدح العلماء ابن السّيد البَطَلْيوسي بوصفه علماً بارزاً في التراث الأندلسي، فقالوا عنه: "النحوي اللغوي صاحب التصانيف والشعر، "الإمام المشهور في اللغة العربية"[3]. وله من المؤلفات المشهورة لسنا معنيين بتفصيل القول فيها[4].

هذا ما استطعت الوقوف عليه من تلامذة ابن السيد، ولعلّ له غيرهم لم أتمكن من الوصول إليهم أو لم تسطر لهم كتب التراجم.

خامساً: آثاره:

---

(1) انظر، إنباه الرواة 2: 307، كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل مقدمة التحقيق: 5

(2) الكتاب المعروف بمسمى "شروح سقط الزند" للتبريزي ت: 502، وأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيوسي ت 521هـ، وأبي الفضل قاسم بن حسين الخوارزمي ت 617هـ تحقيق مصطفى السقا، عبد الرحيم محمود، عبد السلام هارون، إبراهيم الإبياري، الهيئة المصرية للكتاب 1406هـ -1986م.

(3) انظر الحركة اللغوية في الأندلس : 239

(4) 1-"شروح سقط الزند" ويعد من أجود الشروح وأشهرها، وقد استفدت منه في هذا البحث كما سيأتي

2- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب.

3- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي.

4- كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل.

لعلي قبل بيان ما جاءنا مما ألّف علي بن محمد ابن السّيد أود أن أشير إلى المكانة التي وصل إليها أبو العلاء المعري وديوانه "سقط الزند" عند الأندلسيين، فيظهر أنّ تأثر الأندلسيين كان واضحاً بكتب الشروح المشرقية التي توافدت عليهم، وذلك نتيجة اهتمامهم بكل ما وصل إليهم من هذه الآثار، ومن بينها مؤلفات المعري، وبخاصة شعره وشروحه، فقد كان المعري أوسع تأثيراً من بين جميع الشعراء، ولم يكد يظهر شعره في المشرق حتى ذاع صيته في الأندلس، ووصلت دواوين شعره في حياته وتلقاها العلماء بالقبول، ووجدت لها جواً مناسباً وبيئة صالحة لذيوعها وانتشارها، وأقبل الشعراء والأدباء والعلماء على حفظها ودراستها، كما أقبل عليها الأمراء وأعجبوا بها إعجاباً كبيراً، وكانت هذه الدواوين قد دخلت الأندلس إمّا عن طريق الراحلين من الأندلس إلى المشرق، وإمّا عن طريق الوافدين من المشارقة إلى الأندلس. وديوان "سقط الزند" من أعرف كتب أبي العلاء وأكثرها تداولاً بين المتأدبين والباحثين، وقد تولّى تفسيره والقيام عليه أئمة فاضلون بذلوا جدهم في بيان معانيه، واكتشاف أسراره ومراميه، وقد كان الإمام أبو الحسن علي بن محمد ابن السّيد البَطَلْيوسي من المعجبين بشخصية المعري والمولعين بشعره، وكان قد أخذ شعره عن شيخه عبد الدائم القيرواني كما نقل ذلك ابن خير[1].

ويؤكد على هذه المكانة الدكتور ألبير حبيب مطلق، "ولعلّ أبرز ما نقف عنده من أخبار رحلة الأندلسيين إلى المشرق ذلك الاهتمام الذي أبداه

(1) انظر، تعريف القدماء بأبي العلاء: 365- 386

الأندلسيون بأبي العلاء المعري، ومؤلفاته فقد كان كثير ممن يرحل حريصاً على لقائه والرواية عنه. ومؤلفات المعري مصدر هام للغة مثلما هي زاد أدبي أيضاً. وقد سرد ابن عبد الغفور الكلاعي أسماء كتب أبي العلاء المعري التي هاجرت في هذا العصر إلى الأندلس في كتابه" أحكام صنعة الكلام" فعدّ منها كتاب القائف والصاهل والشاحج وشرحه، والفصول والغايات، والسجع السلطاني، ورسالة الغفران، ورسالة الفلاحة، ورسالة الإقريض، وسقط الزند، واللزوميات، وكتاب الاستغفار، وقد أصبحت هذه الكتب نموذجاً أدبياً رفيعاً مثلما غدت مجالاً للدراسة والشرح والتعليق"[1]

أمّا ما يخص كتاب "شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند"؛ فقد ذكر محقق الكتاب الدكتور محمد بنشريفة، أنّه قد وقف في الخزانة العامة على مخطوط يشمل على شروح لسقط الزند، وهي شروح غير معروفة للدارسين، ومنذ قرأها الدكتور بنشريفة عقد النية على تحقيقها ودراستها.[2] قد عدد شُرَّاح هذا الكتاب، فوصل عددهم إلى سبعة، وقد ذكر الدكتور محمد بنشريفة أنّ لهذا الشروح قيمة تاريخية وعلمية؛ فهي من الناحية التاريخية أبرز دليل على التواصل الثقافي السريع المغرب والمشرق في ذلك الزمن البعيد. وهي من الناحية العلمية أقوى شهادة على المستوى العلمي الرفيع في الغرب الإسلامي[3]؛ فضلاً عن ذلك فقد حوت هذه الشروح تحليلاً

---

(1) الحركة اللغوية في الأندلس: 302 – 303

(2) انظر: شروح غير معروفة لسقط الزند : 11

(3) انظر، شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 32.

نحوياً وصرفياً ولغوياً مهما يبين قدرة هؤلاء الشُرّاح وتنافسهم في شرح هذا الديوان وأهمهم:

1-أبو القاسم عبد الدايم مرزوق بن جبر القيرواني ت: 472هـ.

2-ابن الحداد أبو عبد الله محمد بن أحمد القيسي المريّ ت: 480هـ.

3-أبو الوليد هشام الوقشي ت: 489هـ.

4-أبو بكر محمد بن أغلب المعروف بابن أبي الدوس ت: 511هـ.

5-أبو عامر أحمد بن الفرج التجيبي.

6-علي بن أحمد بن الفرج التجيبي.

7-أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن أبي المعافري ت: 543هـ.

8-أبو سليمان داود الغرناطي ت: 537هـ.[1]

الحسن علي بن محمد بن السّيد البَطَلْيوسي الذي سوف نقوم بتتبع آرائه في هذه الشروح؛ لنرى ما أضافه هذا العالم إلى هذه الشروح، إذا ما علمنا أنه من أقدم الشُرَّاح بعد المعري الذي شرحه في "سقط الزند وضوءه" وبعد شيخه عبد الدائم القيرواني[2]، فجاءت آراؤه النحوية والصرفية أكثر

---

(1) انظر، شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند، المقدمة 16-25.

(2) لعلّ من المناسب للمقام أن نشير إلى أن الدكتور السيد عبادة قد ذكر في مقال نشره بعنوان "شرح سقط الزند للقزويني ق 5هـ" أن الإمام القزويني قد كان ترتيبه الثالث بين شُرَّاح سقط الزند بعد المعري ت:449هـ والتبريزي ت: 502هـ: إن كان هذا الشرح غير موجود . وإن كان قد سبقهما الواحدي ت 468هـ ، كما نُقل عن البديعي ت: 1071هـ. ويبدو أن هذا الرأي فيه نظر، فإذا ما علمنا أن

توسعاً لبعض أبيات "السقط". فكانت لهذه الآراء صداها عند مَنْ جاء بعده من شُرَّاح "سقط الزند" من الأندلسيين، والمشارقة بخاصة عند أخيه ابن السّيد البَطَلْيوسي، والتبريزي ت 502هـ.

ولعلّ هذا ما سوف نُبَيّنه في هذا البحث؛ لنوضح القيمة الكبيرة لهذا العالم.

سادساً: وفاته:

تكاد تجمع الآراء أنّ وفاة أبي الحسن علي بن محمد ابن السّيد سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، وهو ما ذكره القفطي[1]، والسيوطي[2]، أمّا ابن بشكوال فقد ذكر أن وفاته كانت في نحو الثمانين وأربعمائة[1].

كتاب " شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند" الذي قام بإخراجه والتقديم له الدكتور محمد بنشريفة، قد سرد مجموعة من الشُرَّاح كان لهم السبق في هذا الشرح بحكم التسلسل الزمني، فمنه تلميذ المعري والراوي عنه عبد الدائم القيرواني ت: 472هـ، فكانت له آراء مهمة في هذا الشرح، كذلك عالمنا ابن السيد علي بن محمد البَطَلْيوسي ت 488هـ الذي استفاد من أستاذه القيرواني وزاد على ما جاء عنده في شرح سقط الزند كما جاء في هذا البحث. ولعل هذه الآراء قد يكون لها أثرها على شرح القزويني إذا ما علما أنه قد عاصر التبريزي وابن السيد البَطَلْيوسي انظر، "شرح سقط الزند للقزويني ق 5هـ مجلة معهد المخطوطات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد المخطوطات العربية مج 61 ج1 شعبان 1417هـ.

(1) انظر، إنباه الرواة 2: 307

(2) البغية 2: 189

المبحث الثاني

القسم الأول: المسائل النحوية

المسألة الأولى

المفعول المطلق أو المبتدأ

يقول المعري[2]:

تَمَنَّتْ قُوَيْقاً والصَّراةُ حِيالها تُرابٌ لها من أُيْنُقٍ وجِمال

يقول ابن السّيد: "وأكثر ما تقول العرب ترب لها وتربا لها نصباً ورفعاً، وتراب قليل، والمراد بذلك الخيبة لها. والرفع أبلغ؛ لأنّه بمنزلة ما ثبت ووقع."[3]

ذكر ابن السّيد توجيهاً لكلمة "تراب" في بيت المعري، فرأى لها وجهين من حيث الإعراب والمعنى الأول: النصب على المفعول المطلق، والثاني الرفع: على المبتدأ. وهو الوجه الذي أخذ به ابن السِّيد؛ لأنّه يراه من حيث الدلالة أبلغ للقيمة الدلالية التي يحملها تركيب الجملة الاسمية.

وحتى تتضح صورة هذين التوجيهين لابن السيد؛ نرى أن نقف على ما جاء عند النحاة عن المصدر (ترب)؛ لنعرف أثر النحو في هذا التوجيه.

---

(1) الصلة 1: 612

(2) البيت من الطويل، سقط الزند وضوءه: 469

(3) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 324

فسيبويه قد حمل "تراب" على باب المصادر التي يُدعى بها، وذكر أثر الحركة الإعرابية في معنى التركيب، يقول: "هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها. وذلك قولك: تُرباً، وجندلاً، وما أشبه هذا، فإن أدخلت "لك" فقلت: تربا لك، فإنّ تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأول[1]، كأنّه قال: ألزمك الله وأطعمك الله تربا وجندلاً، وما أشبه هذا من الفعل، واختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تربت يداك وجُندلت. وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنياً عليه ما بعده.

قال الشاعر[2]:

لقد أَلَبَ الواشُون أُلباً لِبيْنِهمْ فَتُربٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَندلُ

وفيه ذلك المعنى الذي في المنصوب كما كان ذلك في الأول".[3]

وإذا تتبعنا النحاة بعد سيبويه، فإننا نجد المبرد ينصّ على أن هذه أسماء ليست من الفعل، ولكنّها تكون مرة مفعولات، ومرة مبتدأ، وذلك

---

(1) يقصد سيبويه بالباب الأول قوله: "هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وذلك قولك: سُقيا ورَعيا، ونحو قولك خيبة، ودَفراً، وجْدعاً وعقْراً، وبؤساً، وأُفة وتُفة، وبُعداً وسُحقاً. ومن ذلك قولك: تعساً وتباً، وجوعاً وجوساً.. الكتاب 1: 311

(2) البيت من الطويل انظر: الكتاب 1: 315 المقتضب 3: 222، شرح السيرافي2: 206، شرح المفصل 1: 288

(3) الكتاب 1: 314- 315

قولك: تُرباً وجَندلاً. إنما تريد: أطعمه الله ولقَّاه الله، ونحو ذلك: فإنْ أخبرت أنّه مما قد ثبت رفعت.

قال الشاعر:

لقد أَلَبَ الواشُون أُلباً لِبيْنِهِمْ فَتُرباً لأفواهِ الوُشاةِ وجَندلُ[1]

أمّا السيرافي فقد ميّز بين التركيبين بالنصب والرفع؛ فمال إلى الرفع، وجعله الوجه الأقوى، فقال: "وقد رفعه بعض العرب، والرفع فيه أقوى من الرفع في المصادر في الباب الذي قبله (يقصد نحو: سقيا لك، وَرعياً وَخْيبةً).

قال الشاعر:

فَتُرباً لأفواهِ الوُشاةِ وجَندلُ[2].

وقد اقتصر ابن الحاجب على وجوب وجه النصب على المصدرية، فقال: "فمعنى تربا: تعساً وخيبة، فقد قصد به ههنا معنى تعس فيجب أن يكون نصبه على المصدر، إلا أنه لا يجوز إظهار فعله، وجندلاً مثله"[3].

وجعلها الجزولي من الكلمات الجامدة التي جرت مجرى المصادر في الدعاء: تربا وجندلاً[4].

---

(1) المقتضب 3: 222

(2) شرح السيرافي 2: 206

(3) الأمالي النحوية 1: 436

(4) المقدمة الجزولية في النحو: 278

بينما ذهب ابن عقيل أنّ الظاهر من الكلام أنّها كلّها منصوبة مفعول به، أنّه الأصح، وهو تأويل الأكثرين، والتقدير ألزمك الله أو أطعمك تراباً وجندلاً.[1]

وما قاله النحاة يمثل المنطلق الذي أخذ به ابن السّيد في توجيهه السابق للبيت، ويحسب لابن السّيد أنّه أول مَنْ سبق بالتوجيه السابق بين شُرَّاح سقط الزند.

ولعلّ ما قاله قد أخذ به مَنْ جاء بعده من شُراح "سقط الزند"؛ فرأوا الوجه "ترابٌ لها" الرفع على المبتدأ و الخبر، وأنّ البَطَلْيوسي أكثرهم توسعاً، يقول: "وقوله: تراب لها دعاء عليها حين آثرت قويقاً على الصراة، جهلاً منها. وأكثر ما تقول في هذا المعنى تُرباً له، وتُربٌ له نصباً ورفعاً. وقد يقولون تراباً وتراب، وهو قليل في كلامهم.

قال الشاعر:

لقد أَلَبَ الواشُون أُلباً لِبيْنِهِمْ فَتُربٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَندلُ

وقال آخر:

ترابٌ لأهلِي لَا ولَا نعمةٌ لَهم لَشَدَّ إذن مَا قَدْ تَعبَّدَني أهلي

والمراد بقوله "تراباً له" الخيبة مما يأمله. وقيل المراد: به أن يصرع ويُقْتل فيسقط على وجهه وفمه؛ كما قال الأشعث:[2]

تناولتُ بالرّمحِ الطويلِ ثيابَهُ فخرّ سريعاً لليدين ولِلفَمِ

---

(1) المساعد 1: 280

(2) البيت من الطويل، شروح سقط الزند 3: 1166

وإنّما قال "تراب لها" فرفع؛ لأن الرفع في هذا أبلغ من النصب، وإن كان النصب أكثر استعمالاً؛ لأنّه إذا نصب فإنّما هو داعٍ وسائل أن يقع بها ذلك، وإذا رفع جعله بمنزلة الشيء الذي وقع وثبت، وإن كان لا ينفك عن معنى الدعاء رفعاً ونصباً.[1]

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه المعري في قوله: (ترابٌ لها) أو (تراباً لها) اتفقتا في معنى الدعاء عليها (الجمال والنوق) ولكن دلالة المعنى تختلف ما بين الجملة الاسمية والفعلية.

فـ "تراب لها" اسمية "وأمّا رفع المصادر هذه؛ فللدلالة على الثبوت والاستقرار، تقول: (صبراً جميلاً) إذا أمرت بالصبر، فإن قلت: (صبٌر جميل) كان أمراً بالصبر الدائم الطويل. وهو معنى المصدر المنصوب إلا أنه أثبت وأدوم."[2]

"تراباً له" فهي في مضمونها فعلية حذف فعلها، وكان الغرض كما قال الجرجاني أن يفيد: "تجدد المعنى المثبت شيئاً بعد شيء"[3] وهو ما أشار إليه البَطَلْيوسي، فقال: "وإن كان النصب أكثر استعمالاً؛ لأنه إذا نصب فإنما هو داعٍ وسائل أن يقع بها ذلك."[4]

---

(1) شروح سقط الزند 3: 1166

(2) انظر، النحو العربي، أحكام ومعان 1: 457

(3) دلائل الإعجاز: 174

(4) شروح سقط الزند 3: 1166

المسألة الثانية

المفعول المطلق أو الظرف

قال المعري[1]:

ولـو كَتَمُـوا أنسـابَهمْ لعَـزَتْهُمُ وُجُوهٌ وفِعْلٌ شاهِدٌ كُلَّ مَشْهَدِ

يقول ابن السيد: "يحتمل أن يريد كلَّ مشهد" فيكون مصدراً على مَفْعل كالمضرب، ويحتمل أن يريد به المحضر فيكون ظرفاً أي شاهداً في كل مكان يشهده الناس"[2].

ذكر ابن السّيد توجيهين نحويين للكلمة "كلَّ مشهد"

الأول: النصب على المصدر، والثاني: النصب على الظرفية.

التوجيه الأول: النصب على المصدرية (المفعول المطلق):

فإذا ما بدأنا بما جاء عند النحاة، فسيبويه قد أشار إلى إنابة اسم الإشارة عن المصدر، يقول: "أما ظننتُ ذاك فإنّما جاز السكوت عليه؛ لأنّك قد تقول ظننت، فتقصر كما تقول ذهب، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب فذاك ههنا هو الظن، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن"[3]، وعلق السيرافي على ذلك فقال: "يعني قول العرب: "ظننت ذاك" إنما يعنون ذاك الظن"[4] وهو ما ذهب إليه أبو حيان، فقال: "فمن كلام العرب: ظننت

---

(1) البيت من الطويل، سقط الزند وضوءه: 151

(2) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 123

(3) الكتاب 40:1

(4) شرح السيرافي 1: 284، التذليل والتكميل 7: 155.

ذاك، يشيرون به إلى المصدر، ولذلك اقتصروا عليه، إذ ليس مفعولاً أول، ولم يذكروا بعده المصدر تابعاً له" [1] أمّا مَنْ جاء بعد سيبويه، فإننا نجدهم قد تناولوا هذه الجزئية في باب المفعول المطلق وتحديداً فيما ينوب عنه، فنصّوا على ذلك، يقول الرضي: "وإمّا في "بّعْض" و"كلّ" نحو: ضربته بّعْضَ الضرب، أو كلَّ الضرب"[2].

ويرى ابن مالك أنّ كلّ "وبعض" مما ينوب عن المفعول المطلق ويقوم مقام المبين للنوع.. أو كل، نحو قوله تعالى: **[فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ]** **{النساء:129}**، أو بعض كقوله تعالى: **[وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا]** **{التوبة:39}** [3] ويقول في موضع آخر: "يقوم مقام المصدر: أو (كلَّ) أو (بعض) كـ "جَدَّ في أمره كُلَّ الجد، ورفق بَعْضَ الرفق".[4] وقد رأى الشاطبي أنّ هذه الأسماء (كلّ، وبعض، وجملة، وجميع) موضوعة موضع المصدر إلا أنّها في قوته "وقوله "كلَّ الجدَّ" وضع فيه كلاًّ عِوضّ المصدر فنصبه نصبه، فهو اسم موضوع موضع المصدر، إلا أنّه في قوة المصدر، ولمّا قال ككذا، فشبّه به دخل مع كل ما هو في حكمها، والذي في حكمها هو ما كان من الأسماء في معنى ما أضيف إليه أو فُسِّر به من المصادر،

---

(1) التذييل والتكميل 7: 155

(2) شرح الرضي: 1: 297

(3) شرح التسهيل 2: 181

(4) شرح الكافية الشافية 2: 656

نحو: بعض، وجملة، وجميع نحو: ضربته بعضَ الضرب، وأكرمته بعضَ الإكرام، وسرتُ نوعاً من السير، وجملةً من السير، وسرت جميع السير"[1].

وقد جعل الأزهري "كلَّ" وما في معناها مضافاً إلى المصدر، وإن كان فيما ذهب إليه نوع من التأويل بذكر المفعول المطلق، يقول: "أو من "كل" وما في معناها مضافة إلى المصدر نحو: **[فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ] {النساء:129}**، فكلَّ مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: فلا تميلوا ميلاً كلَّ الميل. ونحو قوله، وهو قيس بن الملوح[2]:

وَقَد يجمعُ اللهُ الشَتِيتَيْنِ بَعدمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَنِّ أنْ لا تَلاقِيا

والأصل يظنان ظنّاً كلَّ الظن، ونحو: ضربته جميع الضرب؛ أو عامة الضرب؛ أو من "بعض" وما في معناها مضافة إلى المصدر "كضربته بَعْضَ الضرب، فَبعْضَ مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل ضربته ضرباً بعض الضرب، وفي التنزيل: **[وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ] {الحاقة:44}** ، ونحو: ضربته يسير الضرب[3].

وإذا ما انتقلنا إلى ما جاء عند معربي القرآن؛ فإننا نجدهم حين يقفون على إعراب ﴿فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ﴾، فمنهم مَن يعرب (كُلَّ الْمَيْلِ) مصدراً كالنحاس، يقول: ﴿فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ﴾ "مصدر"[4]، دون إضافة لفظ نيابة

---

(1) المقاصد الشافية 3: 226-227

(2) البيت من الطويل، ديوانه: 293، الخصائص 448:2

(3) شرح التصريح 2: 393-394

(4) إعراب القرآن 1: 494

عن المفعول المطلق، فكأنّ اللفظة قد بقيت على أصل الباب، بينما يرى العكبري أنّ اكتسابها للمصدرية بما أضيفت إليه "انتصاب كلّ على المصدر؛ لأنّ لها حكم ما تضاف إليه؛ فإن أضيفت إلى مصدر كانت مصدراً"[1] وهو ما صار عليه معربو القرآن بعد ذلك[2].

التوجيه الثاني: النصب على الظرفية:

كما هو معلوم أنّ الحديث عن الظروف والتوسع فيها عند النحاة لا يقل عن المفعول المطلق، لكن الجزئية التي تهمنا هنا هو ماله علاقة بتوجيه ابن السّيد لبيت المعري. فكما هو معلوم أنّ النحاة قد أشاروا إلى إقامة المصدر مقام الظروف المكانية والزمانية، فسيبويه ذكر ذلك من باب التوسع والاختصار، يقول: "وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدمَ الحاجِ، وخفوقَ النجمِ، وخلافة فلانٍ، وصلاةَ العصرِ. فإنّما هو من: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار"[3].

وقد وقف النحاة بعد سيبويه مع هذه الجزئية في باب الظروف، أو ما ينوب عنها من المصادر، والذي سوف نقصره على ما يماثله فيما سبق عرضه عمَّا ينوب عن المفعول المطلق.

---

(1) التبيان 1: 396

(2) انظر، الدر المصون 2: 437

(3) الكتاب 1: 222

يقول الأشموني: "مما ينوب عن الظرف أيضاً.. كُلّيته أو جزئيته: مشيت كلَّ اليوم أو كلّ البريدِ، ونِصْفَ اليوم، ونِصْفَ البريد، أو بَعْضَ اليوم بعض البريد"[1].

وحتى نكمل ما بقي من توجيه ابن السّيد، لعلّنا نَقف على ما جاء عند شُرَّاح سقط الزند؛ لنعرف نظرتهم، وبخاصة مَنْ جاء بعده.

فالبطيلوسي يرى أنّ "المشهد" الشهادة، أي شاهدٌ على كلَّ شهادة، فيكون مصدراً أتى على مَفْعَل، كالمضْرب والمقتل، ويحتمل أن يريد به المحضرَ والمجلس، فيكون ظرفاً، أي شاهد في كلَّ مكان يشهده الناس"[2] وقد اقتصر الخوارزمي على القول بالمصدرية؛ لِمَا يرى فيها من المبالغة فيقول: "كلَّ مَشْهدِ" منصوب على المصدر، أي شهادة كلية بليغة، ومثله أكرمته كل إكرام، وأوجعته كل إيجاع. هذا كقول أبي الطيب[3]:

أفعالُهُ نسبٌ لو لم يَقُلْ معها جَدّي الخَصيبُ عَرَفنا العِرقَ بالغُصُنِ[4].

والذي يظهر للباحث بعد هذا العرض أن الوجه على المصدرية ما يميل إلى الأخذ به للآتي:

1-ذكر النحاة أنّه لا فعل إلا وله مفعول مطلق، يقول الرضي: "وأيضاً لا فعل إلا وله مفعول مطلق ذكر أو لم يذكر"[1].

---

(1) شروح الأشموني 1: 222

(2) شرح سقط الزند 1: 354

(3) البيت من البسيط، ديوان المتنبي 4: 216

(4) شروح سقط الزند 1: 354

2- لم يفرق بعض النحاة ما بين المصدر، ونائبه مع (كل، وبعض)، فقد وجدنا من معربي القرآن من ينص على أن (كلّ، بَعْض) هي المفعول المطلق دون تحديده بنائب، وهو ما أشرنا إليه سابقاً عند معربي القرآن.

3-إن وقوع المصدر النائب عن الظروف له شرط، وهو أن يضاف إلى زمان ومكان.[2] ولو حذفنا هذا الشرط لوقع التركيب في لبس، فلو قلنا: سافرت كلَّ الوقت، أو استمر محمد في القاعة بَعْضَ الوقت، بدون كلمتي (كلّ وبَعْض)؛ لاختل المعنى، فيكون: سافرت الوقت، استمر محمد في القاعة الوقت؛ عكس لو قلنا: لا تمل كلَّ الميل، وجدّ كلَّ الجد فيجوز أن نقول: لا تمل الميل، وجدّ الجدّ.

4-معنى البيت – كما ذكر شُرَّاح سقط الزند- يقرب القول بالمصدرية؛ فقد ذكر التبريزي "عزوت الرجل إلى أبيه عزواً، وعزيته عزياً، إذا نسبته إليه. يقول: قد بين آباؤهم صحة أنسابهم، بما أورثوهم من مشابهتهم في وجوههم وأفعالهم"[3]، وهو ما رآه الخوارزمي الوجه في البيت فقال: "كلَّ مشهد" منصوب على المصدر، أي شهادة كلية بليغة. ومثله: أكرمته كلَّ إكرام، وأوجعته كلَّ إيجاع"[4].

---

(1) شرح الرضي 1: 293

(2) انظر، شرح الأشموني 1: 222

(3) شرح سقط الزند 1: 354

(4) شرح سقط الزند 1: 354

المسألة الثالثة

أ- الحال أو الخبر

قال المعري[1]

أَهَاجَكَ البَرْقُ بذَاتِ الأَمْعَزِ بَيْنَ الفُراتِ والصَّرَاة يجتَزي

مِثْلَ السُّيُوفِ هَزَّهُنَّ عارِضٌ والسَّيْفُ لا يروُعُ إنْ لم يُهزَزِ

يقول ابن السيد: "ويجوز نصب مِثلَ على الحال من البرق، ورفعه على إضمار مبتدأ"[2].

ذكر ابن السّيد توجيهين نحويين لكلمة "مِثل السيوف".

الوجه الأول: النصب على حال من الفاعل في البيت الأول (البَرق).

الوجه الثاني: الرفع على أن (مثلُ السيوف) خبر لمبتدأ مرفوع تقديره "هو".

وإليك بيان المسألة:

لعل هذين التوجيهين يتطلبان الوقوف مع بابي الحال، والمبتدأ والخبر.

أولاً: على الحال فقد نصّ النحاة على أنّ الأصل في الحال أنْ تكون فضلة منصوبة صورتها مشتقة، يقول الفاكهي: "الوصف ولو مؤولاً "الفضلة" أي الواقع بعد تمام الجملة، وإن توقفت الفائدة عليه "المسوق" في

---

(1) البيت من المتدارك، وردت كلمة (مِثل) بالنصب في شرح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 141، بينما وردت بالرفع (مَثل) فقط في سقط الزند وضوءه: 174، شروح سقط الزند 1: 415.

(2) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 141

الكلام "لبيان هيئة صاحبه "أي كيفية وقوع الفعل منه أو عليه. وصاحبه من الحال وصف له في المعنى كجاء زيد راكباً، وركبت الفرس مسرجاً"[1].

فإذا ما أردنا تطبيق حد "الحال" على ما جاء عند ابن السّيد؛ فإنّه لا يستقيم للآتي:

1-الأصل في الحال أنْ تكون لبيان الهيئة، ويظهر أنّه بعيد في كلمة "مِثْلَ" للفصل الطويل ما بين كلمة (البرق) الفاعل، وكلمة (مثل).

2- أنّ كلمة "مِثلَ السيوف" جاءت جامدة وقد تؤول بالمشتق، وهو ما يخالف كونه الأصل في الحال أن تكون مشتقة.

3-ورد البيت في "سقط الزند وضوءه" برفع كلمة "مِثْلُ"، ولم ترد له رواية بالنصب، ولعلّ أول من انفرد بذكر رواية النصب (مثلَ)، وهو ما نجده في "شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند"[2] فكان الأولى إبقاء البيت كما جاء عند المعري بالرفع[3].

ثانياً: رفع كلمة "مِثْلُ" على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره " هو" وهذا الوجه يمثل صورة من صور باب المبتدأ والخبر المرتبط بحذف أحد ركني الإسناد. وهو ما يجعلنا نقف مع هذه الجزئية من هذا الباب.

---

(1) شروح الحدود النحوية: 358

(2) انظر، شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 141

(3) وممن جاء عنده البيت برواية الرفع لـ "مِثلُ" التبريزي، انظر الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه 1: 256.

فإذا بدأنا بما جاء عند سيبويه، فقد وجدناه يتحدث.. عن إضمار المبتدأ، فيقول: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً. وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنّك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله"[1].

وقد توسّع النحاة في توضيح هذا الحذف، وبيان الشروط التي تصحبه، يقول في ذلك ابن فلاح: وأمّا الجائز حذفه فعند وجود قرينة حالية، أو مقالية، تدل على الحذف، وإلا امتنع الحذف لعدم القرينة الدالة على المحذوف.

ومما جاء منه قوله تعالى: **[قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۚ النَّارُ]** {الحج:72}، أي هو النار، وقوله تعالى: **[سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ]** {**النور:1**} أي: هذه سورة، وقوله: **[مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ]** {**النساء:46**}، وقوله: **[وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ۛ سَمَّـٰعُونَ]** {**المائدة:41**}؛ أي قوم... وقوله: [طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ] {محمد:21}، الأجود حذف المبتدأ، أي: قولنا طاعة، بدليل ظهوره في قول الشاعر[2]:

فقالت: على اسمِ اللهِ أمْرُك طَاعةٌ وإن كنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أعَوَّدِ

---

(1) الكتاب 130:2

(2) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة ديوانه: 113، الخصائص 2: 362، مغني اللبيب: 826.

وإذا قيل: كيف أنت؟ قلت: صالح، أي: أنا صَالِحٌ

وقول الشاعر[1]:

فقالت: حَنانٌ، ما أَتَى بِكَ هَاهُنا أَذُوْ نسبٍ أَمْ أَنتَ بِالحيِّ عارِفُ؟

(1) البيت من الطويل انظر، الكتاب 1: 320، المقتضب 3:225، الهمع 1: 189.

أي: أمرُكَ حَنَانٌ، وأذو نسب أنْتَ؟

وقول الآخر[1]:

يَوْمـاً يَمَـانٍ إذا لاَقيْـتُ ذا يَمَـنٍ وإنْ لَقيْـــتُ مَعَـــدّياً فعَـــدنَاني

أي: أنا يَمَانٍ.

(1) البيت من البسيط لعمران بن حطان، انظر ، الكامل 3: 92-93

وقول الآخر[1]:

لا يُبْعِدُ اللَّهُ التَّلَبُّبَ والْـ ـغاراتِ إِذْ قال الخَمِيسُ: نَعَمْ

أي: هذه نَعَمٌ فاغَتنموها .

وأمّا قوله: **[فَصَبْرٌ جَمِيلٌ] {يوسف:18}**، فيحتمل حذف المبتدأ، ويحتمل حذف الخبر، ورجّح ابن الحاجب حذف المبتدأ بأوجه:

أحدها: أنّه إذا حذف المبتدأ كانت قرينة حاله – وهو قيام الصبرية دليلاً على المبتدأ المحذوف، أي: أمري صبر جميل، وإذا حكم بحذف الخبر لم يكن ثم قرينة تدل على خصوص الخبر.

الثاني: أنّ الكلام سِيقَ للتمدح، بحصول الصبر له، فحذف المبتدأ يحصل له هذا المعنى، وحذف الخبر لا يحصِّلُهُ، لأنّه غير مخبر بأنّ الصبر الجميل أجمل بمن قام به، ولذلك يقوله المتكلم وإن لم يرزق منه شيء"[2].

وقد أدرك الإمام عبد القاهر الجرجاني القيمة الدلالية للحذف وبخاصة حذف المبتدأ، فبين ذلك وفصله، فقال: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من

---

(1) البيت من السريع للمرقش الأكبر، انظر، المفصل: 15، شرح المفصل 1: 219

(2) المغني في النحو 2: 342–345. ، انظر ، الإيضاح في شرح المفصل 194:1

الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ"[1].

ثم أخذ الجرجاني في تطبيق هذا الكلام على حذف المبتدأ، يقول: " وأنا أكتب لك بديئاً أمثلة مما عرض فيه الحذف، ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه، وأقيم الحجة من ذلك عليه. أنشد صاحب الكتاب[2]:

اعتادَ قلْبَكَ من لَيْلَى عوائدُه وهاجَ أهواءَك المكْنُونةَ الطَّلَلُ

ربْعٌ قَواءٌ أذاعَ المُعْصراتُ بهِ وكُلُّ حَيْرانَ سارٍ ماؤُه خَضِلُ

قال: أراد "ذاك ربع قواء أو هو ربع" ، قال: ومثله قول الآخر[3]:

هلْ تَعْرِفُ اليَومَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلا كَما عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلا؟

دَارٌ لِمَـــرْوَة، إذ أهْلِـي وأهلُهُـم بالكانِسيَّة نَرعَى اللَّهْوَ والغَزَلا

---

(1) دلائل الإعجاز: 146

(2) البيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة ولم يوجد في ديوانه، انظر، الكتاب في الكتاب (من سلمى) 218/1 1: 142، الخصائص 1: 296، تحصيل عين الذهب: 190-191.

(3) البيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة، ملحق ديوانه: 177، الكتاب 1: 142، تحصيل عين الذهب: 191.

كأنه قال: "تلك دار"[1] وقد فصّل الجرجاني نظرته لحذف المبتدأ بعدد من الشواهد وحتى لا نطيل المقام بذكرها يمكن للقارئ أن يعود إليها في ذلك الباب من الدلائل[2].

ولم يزد شُرّاح سقط الزند شيئاً على ما جاء عند ابن السِّيد، فقد نقل البطليوسي رأيه دون زيادة، فقال: "ويجوز نصب "مثل" على الحال، ورفعه على إضمار مبتدأ يبنى عليه".[3]

لعلّنا بعد العرض السابق لتوجيه ابن السّيد لبيت المعري نميل إلى الأخذ بالوجه الثاني، وهو رفع كلمة "مِثْلُ" على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره هو "مِثلُ" السيوف، وهو في هذا التوجيه قد أخذ بباب في العربية مطرد في بناء جملها، فضلاً عن ذلك فإنّ هذا الحذف الذي أخذ به المعري، كما هو معلوم ظاهرة لغوية يعمد إليها المتكلم طبقاً للجهد الأقل في النطق، يحاول من خلاله المتكلم حذف بعض العناصر اللغوية في بناء الجملة ليس لغرض النقص منها إنّما يبقى للتركيب معها معنى يحمله هذا العنصر المحذوف؛ لتعطي الجملة معنى يحسن السكوت عليه[4].

---

(1) دلائل الإعجاز: 146-147

(2) انظر دلائل الإعجاز: 148-152

(3) شروح سقط الزند 1: 415.

(4) انظر، ظاهرة الحذف في الإسناد ومخصصاته: 15-16.

فقد قاسه على ما جاء في مصادر النقل كالقرآن الكريم، وما جاء في كلام العرب، كما مرّ، وهو بذلك يحقق القيمة الدلالية للتعبير بالجملة الاسمية التي تدل كما نص الجرجاني وغيره من العلماء على أنْ يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء[1]، ويقول أبو حيان: "والاسمية تدل على الثبوت"[2].

ب- الحال أو الخبر

يقول المعري[3]:

وأوّلُ مَا يَكُونُ اللَّيثُ شِبْلاً ومَبْدأُ طَلْعَةِ البَدْرِ الهِلَالُ

يقول ابن السِّيد "قوله شبلا: النصب على الحال السادة مسد الخبر والرفع على خبر الابتداء".[4]

ذكر ابن السِّيد توجيهاً نحوياً لكلمة "شبلاً" فرأى فيها وجهين الأول: بالنصب على أن تكون "شبلاً" حالاً سد مسد الخبر. والوجه الثاني: بالرفع على أنْ تكون "شبل" خبراً للمبتدأ أوَّلُ" وحتى تتضح الصورة عن هذين الإعرابين والترجيح بينهما يمكن أنْ نربط ذلك بما جاء عند النحاة.

أولاً: ذكر النحاة أنّ مواضع حذف الخبر وجوباً: أنْ يكون المبتدأ مصدراً صريحاً وبعده مفعول للمصدر ثم اسم منصوب على الحالية يسدُّ

---

(1) انظر دلائل الإعجاز: 174

(2) البحر المحيط 1: 176

(3) ورد البيت في "سقط الزند وضوءه" برفع "شِبلٌ": 176

(4) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 424

مسدُّ الخبر من غير أن يقع خبراً، لأنّ المعنى لا يقبله، نحو: ضربي زيداً قائماً، أو مضافاً للمصدر نحو: أكبر شربي السويق ملتوتاً، أو يكون أفعل التفضيل إلى مصدر مؤول "أخطب ما يكون الأمير قائماً" فإذا ما بدأنا بسيبويه، فإننا نجده قد أشار إلى مجيء الحال من تركيب المصدر

يقول: وإذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدهر، وتقول عهدي به قائماً، وعلمي به ذا مال، فتنصب على أنّه حال وليس بالعهد ولا العلم، وليسا هنا ظرفين، وتقول: ضربي عبد الله قائماً على هذا الذي ذكرت لك[1].

وقد توسّع النحاة بعد سيبويه في بيان هذه المسألة في باب حذف الخبر، فأطالوا الحديث عن الحال السادة مسد الخبر، فتعددت آراؤهم لذا حرصت أنْ أبين أهم ما جاء عندهم؛ لنربطه بما له علاقة كما جاء عند ابن السّيد في توجيهه السابق.

يقول ابن يعيش "المسألة الثالثة وهي "أخطب ما يكون الأمير قائماً" فهي في تقدير حذف الخبر كالمسألة الأولى، وذلك أن فيها وجهين من التقدير أحدهما: نحو المسألة قبلها، فقولك: أخطب ما يكون الأمير بمعنى أخطب كون الأمير، لأنّ "ما" مع الفعل بتأويل المصدر، نحو قول الشاعر[2]:

---

(1) الكتاب 1: 419

(2) عجزه: وكانَ ذهابُهُنّ له ذَهَابا، انظر الإنصاف 2: 563، الإيضاح في شرح المفصل 2: 233، خزانة الأدب 3: 559

يَسُّر المرءَ ماَ ذَهَبَ الليّالي...

وكذلك "ما يكون" بمعنى الكون، والمراد بكونه وجوده، والتقدير أخطب وجود الأمير إذا كان قائماً، جعل وجوده خطيباً مبالغة، ويكون "إذا" الخبر، وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم، يدل على ذلك أنّه قد حُكي عن بعض العرب: أخطب ما يكون الأمير يومَ الجمعة، بنصب يوم، فدلّ على ذلك أنّ "إذا" في موضع نصب كما تقول: زيد عندك، وفيه ضمير، والظرف الضمير في موضع رفع؛ لأنّه الخبر. الوجه الثاني: أن يكون قوله "أخطب ما يكون" بمعنى الزمان، لأن "ما" تكون بمعنى الزمان؛ لأنّها في تأويل المصدر، والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف، كأنّه قال: أخطب أوقات كون الأمير، كما يقال: مقدم الحاج وخفوق النجم، أي زمن الحاج وزمن خفوق النجم، ويكون الخبر "إذا كان قائماً" على ما تقدم، إلا أن "إذا" على هذا في موضع رفع خبراً عن الأول، كما تقول: وقت القتال يوم والجمعة، فكأنّه قال: أخطب الأوقات التي يكون الأمير فيها خطيباً إذا كان قائماً."[1]

وقد اختلف النحاة في توجيه هذا التركيب "أخطب ما يكون الأمير قائماً".

يقول السيرافي: "قال أبو سعيد السيرافي كان الأخفش يجيز رفع قائم، وأجازه المبرد، كان التقدير إذا قلت: أحسن ما يكون، فقد قلت: أحسن أحواله، وأحسن أحواله هو عبد الله ويكون قائماً خبراً له، وعلى مذهب

(1) شرح المفصل 1: 226- 227

سيبويه إذا قلت: أحسن ما يكون، فمعناه: أحسن أحواله، وأحواله ليست إيّاه، وقائم هو عبد الله، ولا يجوز أنْ يكون خبراً لأحسن، وهذا اختيار الزجاج، وهو عندي الصحيح"[1].

أما الجرجاني فقد رأى أن (إذا) المقدرة خبر عند (أخطب) و (قائماً) حال؛ لأن أخطب ما يكون إذا كان قائماً.[2]

وقد ذهب ابن الشجري إلى أنّ (أخطب) إنّما هو للأمير، وقد أضافوه إلى (ما) المصدرية، ولفظة (أفعل) التي وضعوها للمفاضلة معها أضيفت إليه صارت بعضه. ولمّا أضافوا (أخطب) إلى (ما) وهي موصولة بـ (يكون) صار (أخطب كونا).

(1) شرح السيرافي 2: 291

(2) انظر ، المقتصد 1: 242

فالتقدير أخطب كون الأمير؛ فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين، والمعنى راجع إلى الأمير، فلذلك سدت الحال مسد خبر (هذا) المبتدأ، إذ الحال لا تسد خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسم حدث.[1]

وقد جعلت – يكون – في هذه الصورة من تراكيب الحال السادة مسد الخبر – تامةً، وليست الناقصة، وهو ما قوّى وجه الحال، ولعلّ السبب في ذلك كما جاء عند الأشموني: "إنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من دون المصادر ، فحكمنا بأنّها أحوال؛ إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة.

الثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعهن كقوله ﷺ: (أَقْرَبُ ما يَكونُ العَبْدَ مِن رَبّه، وهو ساجِدٌ، فأكثروا الدعاء)[2].

وقول الشاعر[3]:

خَيْرُ اقْترابِي مِن المَوْلَى حَلِيفَ رضاً وشرُّ بُعْدِيَ عَنْهُ وهو غَضْبَانُ[4]

ثانياً: أما توجيه الرفع كما ذكر ابن السّيد "وأول ما يكون الليث شِبْلٌ" فلن نطيل الكلام عليه؛ لأنّه رأي قد قال به بعض النحاة وأجازوه،

---

(1) انظر، أمالي ابن الشجري 1: 104

(2) رواه مسلم في صحيحه عن أبو هريرة: 482، ورواه أبو داود في سننه برقم 875، وسكت عنه وقد قال في رسالته لأهل مكة كل ما سكت عنه فهو صالح

(3) الشاهد بلا نسبة، انظر الهمع 1: 107

(4) شرح الأشموني 1: 104.

يقول ابن عقيل: "أي رفع ما ينتصب حالاً جائز بعد كذا، فتقول: أخطب ما يكون الأمير قائم، أو أخطب ما كان الأمير قائم، برفع قائم خبراً عن أخطب مجوزاً للمبالغة، وهذا مذهب الأخفش والمبرد والفارسي، ومنع ذلك سيبويه."[1]

ويظهر أن هذا الرأي لم يلق قبولاً عند النحاة، فحاولوا رده وتأويله "لأن "قائماً" من صفات الأعيان لا من صفات الأحوال، فالمطابق للإخبار عن قوله "أخطب أحوال الأمير" أن يقال: القيام، كما يقال: أحسن أحوال الأمير السرور أو الضحك، ولا تقول: الضاحك ولا السار، فجعله قائماً خبراً عن "أخطب" فيه مجاز بلا شك."[2]

ولعل ما قاله النحاة عن هذه الحال السادة مسد الخبر هو ما جاء عليه بيت المعري و"أول ما يكون الليث شبلا"، وجعله ابن السّيد الوجه الأول، وقد سار شُرَّاح "سقط الزند" على مذهب ابن السّيد في ذكر الوجهين، مع إشارتهم أنّه قد وقع في بعض النسخ "شَبْلٌ" بالرفع وهو ما ذكره البَطَلْيوسي: "ووقع في بعض النسخ "شبل" بالرفع، وفي بعضها "شبلاً بالنصب، وكلاهما جائز. فمن نصب فعلى الحال السادة مسد الخبر، ومن رفع جعله خبر الابتداء الذي هو "أول".[3]

---

(1) المساعد 1: 212.

(2) التذييل والتكميل 3: 296.

(3) شروح سقط الزند 4: 1678- 1679.

وعليه فإن القول بالحال السادة مسد الخبر هو ما نميل إليه، لأنّ أصل الحال إخبار؛ ولأنّها تشترك مع الخبر في كونها وصفاً، وقد سمّى سيبويه الحال خبراً وصفة، كما عدّها عبدالقاهر خبراً ثانياً؛ لأنّها خبر في الحقيقة، من حيث أننا نثبت بها المعنى لذي الحال، كما نثبته بالخبر للمبتدأ، وبالفعل للفاعل.[1]

ويقول ابن يعيش: "إنما استحقت الحال أن تكون نكرة؛ لأنّها في المعنى خبر ثانٍ".[2]

(1) انظر دلائل الإعجاز : 164.

(2) شرح المفصل 2: 152

المسألة الرابعة

حذف المضاف وخبر كأنّ

قال المعري:[1]

كَأَنَّ أَهْلَ قُرَى نَمْلٍ عَلَوْنَ قَرَا رَمْلٍ فَغَادَرْنَ آثَاراً مخافِيَتَا

يقول ابن السِّيد: "وفي هذا البيت شيآن محذوفان لا يصح البيت إلا بهما وتقديره: كأنّ فيه آثار أهل قرى نمل، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وحذف الظرف الذي هو خبر كأنّ كما قال طرفة[2]:

وتَبْسُمُ عن أَلْمَي، كأَنّ مُنَوَّراً تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ له نَدِي

أي: كأنّ فيه منوراً. والعرب تحذف خبر إنّ وكأنّ وأخواتهما إذا فهم المعنى[3].

ذكر ابن السّيد توجيهاً نحوياً لتركيب "كأنّ أهل قرى" في بيت المعري، فرأى أنّه قائم على الحذف في موضعين الأول: حذف اسم كأنّ المضاف وتقديره آثار أهل، فحذف آثار وأقام أهل مقامه فأخذ إعرابه، والثاني: حذف خبر كأنّ المقدر بظرف. وحتى تتضح صورة هذا التوجيه يمكن أن نبدأ بـ:

الموضع الأول: وهو ما جاء عند النحاة من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه؛ فقد ذكر النحاة هذا الحذف، أنّ حذف المضاف وإقامة

---

(1) البيت من البسيط، سقط الزند وضوءه: 680

(2) البيت من الطويل، ديوان طرفة: 20

(3) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 410

المضاف إليه من باب التوسّع في الكلام؛ لغرض الإيجاز والاختصار "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: [وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا] {يوسف:82}، إنّما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا، ومثله: [بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ] {سبأ:33}، والمعنى: بل مكركم في الليل والنهار. وقال عز وجل: [وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ] {البقرة:177}، وإنّما هو: ولكن البَّر بر مَنْ آمن بالله واليوم الآخر."[1].

وقد وضّح النحاة ومعربو القرآن هذا المظهر التركيبي من باب الإضافة القائم على الحذف، فأورد الزجاج كثيراً من الأمثلة على هذا الحذف، وعقد له باباً، يقول: "باب ما جاء من حذف المضاف في التنزيل: وليس من هذه الأبواب في التنزيل أكثر من هذا"[2] وقد ذكر الزجاج نماذج قرآنية كثيرة قدر فيها المضاف المحذوف، نحو قوله تعالى: [إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ] {البقرة:173}، أي أكل الميتة فحذف.[3]

أمّا الموضع الثاني: الذي ذكره في التوجيه فهو حذف الخبر مع الحرف الناسخ "كأنّ" وقدرّه بجار ومجرور. وحتى تتضح صورة هذا التوجيه؛ يمكن أن نربطه بما جاء عند النحاة.

---

(1) الكتاب 1: 211-212

(2) إعراب القرآن المنسوب للزجاج 1: 41-94

(3) السابق: 47

أجاز النحاة حذف خبر "إنّ" أو أحدى أخواتها إذا كان هناك ما يدلّ على الحذف. وقد أشار إلى ذلك سيبويه فقال: "ويقول الرجل للرجل: "هل لكم أحد إنّ الناس ألبٌ عليكم"، فيقول: إنّ زيداً وإنّ عمراً أي: إنّ لنا.

وقال الأعشى[1]:

إنَّ مَحَـــلاً وإنَّ مَـــرْتَحَلا وإنَّ في السَّـفْرِ ما مَضَى مَهَلا

وتقول: إنّ غيرها إبلاً وشاء كأنّه قال: إنّ لنا غيرها إبلاً وشاءً، أو عندنا غيرها إبلا وشاء. فالذي تضمر هذا النحو وما أشبهه.[2]

وقد توسّع النحاة بعد سيبويه في إيضاح هذا الحذف، وربطوا ذلك بدلالة القرائن، وكثرة الاستعمال، والاتساع، يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ أخبار هذه الحروف إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنّه قد يجوز حذفها والسكوت على أسمائها دونها، وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها على ما ذكرناه ودلالة قرائن الأحوال عليها، وذلك قوله: إنّ مالا وإنّ ولداً وإنّ عدداً، كأن ذلك وقع في جواب هل لهم مال؟ وهل لهم ولد، وهل لهم عدد، فقيل في جوابه: إنّ مالاً وإن ولداً وإنّ عدداً، أي إن لهم مالاً وإنّ لهم ولداً وإنّ لهم عدداً، ولم يُحتج إلى إظهاره لتقديم السؤال عنه، ولم يأت ذلك إلا فيما كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً".[3]

---

(1) البيت من المنسوخ، ديوانه: 233، الكتاب 2: 141، وابن الشجري 1/ 322

(2) الكتاب 2: 141

(3) شرح المفصل 1: 240

ولم يبعد شُرّاح "سقط الزند" عن الأخذ بما ذهب إليه النحاة، وهو ما وجدناه عند ابن السّيد حيث كان أسبق الشُرَّاح في ربط توجيهه بما عرضناه عند النحاة معتمداً على فهم المعنى في هذا التوجيه فقال: "في هذا البيت شيئان محذوفان لا يصح البيت إلّا بهما، وتقديره: كأنّ فيه آثار أهل قرى نمل، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وحذف الظرف الذي هو خبر كأنّ؛ وإذا فَهِمَ المعنى".

وقد اقتفى (شُرّاح سقط) أثر ابن السّيد وأخذوا بتوجيهه، يقول البطليوسي: "وفي بيت أبي العلا شيئان محذوفان لا يصح البيت إلا بهما، وتقديرهما: كأنّ فيه آثار أهل قرى نمل، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وحذف الظرف الذي هو خبر كأنّ، كما قال طرفة:

وَتَبسمُ عَنْ أَلْمَي كأنَ مُنَوّراً تَخَلّل حُرَّ الرّمْلِ دعْصٌ له نَدِي

أراد: كأنّ فيه منوراً. والعرب تحذف خبر "إنّ" و "كأنّ" وأخواتهما وإذا فُهم المعنى.

أنشد سيبويه:

فلو كنت ضَبيّاً عَرْفتَ قَرابَتي ولكِنّ زَنْجيّاً عظيمَ المَشَافِرِ

أراد: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي.. ولهذا نظائر كثيرة".[1]

والذي يظهر للباحث أنّ الحذف في العربية باب مهم؛ كما قال الجرجاني "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه

(1) شروح سقط الزند 4: 1563

بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ".[1]

وعليه "فإن حذف المضاف من أوسع ضروب الحذف خاصة والتوسع عامة، ولا سيما في القرآن الكريم والشعر وفصيح الكلام، وهذا ما حدا- بابن جني أن يصفه بـ (عدد الرمل سعة)، كما ذكر: أن في القرآن – وهو أفصح الكلام- منه أكثر من مائة موضع بل ثلاثمائة موضع، وفي الشعر منه ما لا يحصى."[2]

وكذلك حذف خبر الحروف النواسخ، يمثل باب في شجاعة العربية الذي هو من أوسع أبواب التوسع، وقد ذكر النحاة أن أخبار هذه الحروف – يريدون (إنّ وأخواتها) يجوز حذفها والسكوت على أسمائها توسعاً على أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً.[3]

---

(1) دلائل الإعجاز: 146

(2) انظر، الخصائص2:452 التوسع في كتاب سيبويه: 81

(3) التوسع في كتاب سيبويه: 85

المسألة الخامسة

حذف المضاف إليه أو المصدر ونائبه

قال المعري[1]:

تَـوَهَّمَ كُـلَّ سـابغَةٍ غَـديراً فرَنَّـقَ يطلُـبُ الحَلَـقَ الـدِّخَالا

يقول ابن السّيد: "فإن كان أراد مداخلة الحلق بعضها في بعض، فالدخال صفة الحلق:

أن يكون التقدير: الحلق ذا الدخال، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

أن يجعل المصدر هو في تأويل اسم مفعول كأنّه قال: الحلق المداخل، فيكون بمنزلة قولهم: رجل رضا، وإنْ كان أراد بالدخال:

الدخال الذي يكون في الوِرْدْ، وهو أشبه بمراده لذكر الغدير والشرب، فيجب أن يكون الدخال صفة لمصدر محذوف، كأنه قال الشرب الدخال، فيكون من باب قولهم: رجع القهقرى؛ أي الرجعة القهقرى.[2]

---

(1) البيت من الوافر، سقط الزند وضوءه: 54

(2) سبق أن أشرنا إلى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه في المسألة الرابعة، ص26.

ذكر ابن السّيد ثلاثة توجيهات نحوية لكلمة "الدخالا":

أولاً: تعرب "الدخالا" صفة لحلق على تقدير حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه.[1]

ثانياً: تعرب "الدخالا" مصدراً في تأويل اسم مفعول على تقدير "الحلق المداخل"، ويكون قياساً بمنزلة وقوع المصدر صفة نحو: رجلُ رضا.

ثالثاً: تعرب "الدخالا" إعراب ما ينوب عن المصدر (مرادفه) نحو: رجع اَلْقهقَرى، أي: الرجعة القهقرى.

لعلّ هذه الأوجه الإعرابية كما رآها ابن السِّيد، تتطلب منا أن نقف على ما جاء عند النحاة؛ لنربط كل توجيه ببابه النحوي.

أولاً: أمّا مّا يخص الوجه الأول "صفة لحلق على تقدير"حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه".

فابن جني من أكثر النحاة اهتماماً بمدارسة هذا الحذف، فاعتنى به في باب "شجاعة العربية" مستنداً إلى القرينة الدالة على تعيين هذا المحذوف وإلّا كان ضرباً من تكليف علم الغيب في معرفته، فقال: "وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، نحو قول الله سبحانه: **[وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ]**، أي بر مَنْ اتقى وإنْ شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى. والأول أجود؛ لأنّ حذف

(1) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 62.

المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور ومنه قوله عز اسمه: [وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ] {يوسف:82} أي أهلها، وقد حذف المضاف مكرراً، نحو قوله تعالى: [فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ] {طه:96}، أي من تراب حافر فرس الرسول، ومثله. مسألة الكتاب: أنت مني فرسخان؛ أي ذو مسافة فرسخين، وكذلك قوله جل اسمه: [يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ] {الأحزاب:19}، أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت".[1]

وقد ربط ابن يعيش ما بين الحذف وعلم المخاطب خاصة إذا ما رُبط بقرينة الحال؛ لغرض الاختصار، يقول: "اعلم أنّ المضاف قد حذف كثيراً من الكلام، وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار، إذا لم يشكل وإنّما سَوّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذا الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، والشاهد مشهور في ذلك قوله تعالى: [وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ] {يوسف:82}، والمراد أهل القرية؛ لأنّه قد علم أنّ القرية من حيث هي مدر وحجر، لا تسأل، لأنّ الغرض من السؤال رد الجواب، وليس الحجر

(1) الخصائص 2: 362-365

والمدر مما يجيب واحد منهما"[1] وقد زاد ابن يعيش، فرأى أنّه لابد من حذف المضاف حتى يصح التركيب بهذا الحذف، يقول: إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾، وقوله تعالى: **[وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ] {البقرة:189}**، تقديره بِرُّ مَنْ، وإن شئت كان تقديره ولكنّ ذا البرِّ مَنْ اتقى، فلابدَّ من حذف المضاف لأن البَّر حدث، ومن اتّقى جثة، فلا يصح أن يكون خبراً عنه؛ لأنّ الخبر إذا كان مفرداً كان هو الأول أو منزلاً منزلته، فلذلك حمل على حذف المضاف، والأول أشبه؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع."[2]

وقد اشترط النحاة ألاّ يؤدي هذا الحذف إلى لبس، فحينئذ لا يجوز التركيب استعمالاً ولا قياساً، يقول ابن يعيش: "فأما ما يُلْبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه، لو قلت: "رأيت هنداً وأنت تريد غلام هند لم يجز، لأن الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام"[3] وإذا ربطنا التوجيه السابق عند ابن السّيد، بما قاله النحاة فيبدو عليه البعد لمعنى البيت؛ لأنّ الدخال "أن ترد إبل ناظرة على إبل فتدفعها وتشرب معها، فكأنّ معنى الدخالا: التزاحم على الماء[4] فلا يظهر معنى الإضافة ، فالأولى أن تحمل الكلمة "الدخال" على توجيه نحوي آخر.

---

(1) شرح المفصل 3: 41-42

(2) شرح المفصل 3: 42

(3) السابق 3: 41-42.

(4) انظر شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 62

ثانيـاً: تعرب "الدخال" مصدراً في اسم مفعول على تقدير "الحلق المداخل" فيكون قياساً بمنزلة وقوع المصدر صفة نحو: رجلٌ رِضَا".

كما هو معلوم، فقد ورد في كلام ما يفيد الوصف بالمصدر كقولك: مررت برجل عدل وقد قصره النحاة على السماع.[1]والأصل ألاّ يوصف بالمصدر، ولكن العرب لما أرادت المبالغة في الوصف استعملت المصدر للدلالة على أن الموصوف هو ذلك المعنى الذي يمثله المصدر، لكثرة وقوعه عنه. وقد اختلف النحاة في الوصف بهذه المصادر.

فذهب البصريون إلى أنّ هذا الوصف على تقدير مضاف؛ فنحو قولنا: رجل عدل أي: ذو عدل. وقد رُدَّ على رأيهم، يقول ابن الحاجب: "والآخر أنّ يكون باقياً على بابه، ويكون ثم مضاف محذوف تقديره: ذو عدل، وهو ضعيف من وجهين أحدهما: أنه يلزمه أن يوصف بجميع المصادر على هذا النحو، والآخر أنّه يلزمه حذف مضاف"[2].

وذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر في هذا الموضع بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول، فيكون المعنى في (رجل عدل): رجل عادل، وقد أخذ برأي الكوفيين ابن الحاجب[3]، وابن يعيش[4] والرضي[5].

---

(1) المساعد 2: 411

(2) الإيضاح في شرح المفصل 1: 443

(3) السابق 1: 443

(4) شرح المفصل 3: 91

(5) شرح الرضي 3: 21.

ومن النحاة من رأى عدم التأويل، فالمصدر نفسه هو الوصف ولا يقع موقع مضاف محذوف أو يؤول بمشتق[1]، فهو على ما يبدو غير ممتنع. ولعلنّا لا نميل إلى التوجيه السابق عن ابن السّيد بتأويل مصدر محذوف مقدر باسم المفعول؛ لأن التأويل يلزم منه التغيير سواءً؛ كان بالحذف أو تغيير الصيغة، وهذا يؤثر على المعنى"[2].

ثالثاً: تعرب "الدخال" إعراب ما ينوب عن المصدر (مرادفة) نحو: رجع القهقرى، أي: الرجعة القهقرى".

فهي عند سيبويه مصادر منصوبة بالفعل قبلها، لأنّ القهقرى نوع من الرجوع يقول: "وما يكون ضرباً منه، فمن ذلك: قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقرى، لأنّه ضرب من فعله الذي أخذ منه"[3].

وقد ذكر ابن السراج أنّ المبرد قد ذهب إلى أن هذه المصادر عبارة عن صفات حذفت موصوفاتها[4]؛ بينما نجد أبا البقاء العكبري ينسبه للبصريين.[5] وقد نقل كثير من النحويين الرأي على أنّه للمبرد[6]، يقول ابن ابن يعيش: قال أبو العباس: هذه حلي وتقليبات وصفت بها المصادر، ثم

---

(1) شرح المفصل 3: 91

(2) انظر، موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية 2: 325

(3) الكتاب 1: 35

(4) انظر، الأصول 1: 160- 161

(5) انظر، اللباب في علل البناء والإعراب 1: 265

(6) انظر، ارتشاف الضرب 3: 1355

حذفت موصوفاتها، فإذا قال: رجع القهقرى فكأنه قال: الرجعة القهقرى، وإذا قال: اشتمل الصماء، فكأنّه قال: الاشتمالة الصماء، وإذا قال: قعد القرفصاء، فكأنّه قال: القعدة القرفصاء."[1]

وقد ذكر الرضي أنّ بعض الكوفيين رأوا أنّه منصوب بفعل مشتق من لفظه، وإنْ لم يستعمل؛ فكأنّه قيل: تقهقر القهقرى، وتقرفص القرفصاء، ونحوه.[2]

وما قاله المبرد وبَعْضُ نحاة الكوفة لا يستقيم، لأنّ فيه "عدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً، لشيء وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين، إذ هو إثبات حكم بلا دليل."[3] فضلاً عن ذلك فإن التقدير فيه تعسف مستغنى عنه في الكلام، يقول العكبري: وفي ذلك تعسف نستغني عنه؛ لأن(تقرفص) لو استعمل لكان بمعنى (قَعَدَ)، فإذا وجدت لفظة (قَعَدَ) كانت أولى بالعمل، إذ هي أصل (تقرفص)[4].

ولعلّ ما جاء عند النحاة وبخاصة مَنْ ذهب إلى أن هذه المصادر قد أخذت موقع المفعول المطلق، ولا حاجة تدعو إلى تقدير أو تأويل يمكن أنْ يربط بتوجيه ابن السِّيد، فتكون كلمة "الدخال" بنفسها هي المفعول المطلق لكن بدون تقدير صفة محذوفة، وهو ما جعل ابن السّيد، ومَنْ جاء بعده من شُرَّاح "سقط الزند" يوجبون القول بهذا التوجيه، يقول البَطَلْيوسي: فيجب أن

---

(1) شرح المفصل 1: 262

(2) شرح الرضي 1: 298

(3) السابق 1: 298

(4) اللباب في علل البناء والإعراب 1: 265

يكون الدخال صفة لمصدر محذوف، كأنّه قال الشرب الدخال فيكون من باب قولهم، رجع القهقرى، أي الرجعة القهقرى"[1].

فكلمة "الدخال" قد أدت معنى المفعول المطلق، وتقوم بوظيفته وتغني عنه؛ لأنها تدلّ عليه أو تحمل معناه"[2]. ودلّت على المبالغة كما يقول الدكتور فخر الدين قباوة "والدخال هو مصدر داخل يداخل، وصف به للمبالغة"[3].

(1) شروح سقط الزند 1: 108

(2) انظر، قواعد النحو في ضوء نظرية النظم: 200

(3) الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه 1: 95

المسألة السادسة

صلة المصدر

أ- يقول المعري[1]:

ليتَ التَحَمُّلَ عن ذَرَاك حُلولُ والسَّيرَ عن حَلَبٍ إليكَ رَحيلُ

يقول ابن السّيد "وإلى متعلقة بمحذوف دلّ عليه الكلام، ولا يجوز أنْ يتعلق بالقفول والرحيل لئلا تتقدم صلة المصدر عليه، وإنّما أراد: ليت تحملي عن ذراك وكان حلولاً مني به، وسيرى من حلب كان قفولاً مني إليها."[2]

ذكر ابن السِّيد توجيه تعلق الجار والمجرور في بيت المعري، فرأى أنّه لا يجوز أن يتعلق بالقفول والرحيل؛ حتى لا تتقدم صلة المصدر عليه.

وما قاله ابن السِّيد يتطلب أن نرى ما جاء عند النحاة للوقوف على جزئية صلة المصدر وعدم تقديم ما يرتبط بهما.

وقد عدّ النحاة هذه العلاقة كأصل من الأصول التي يجب أن تراعى في بناء تركيب الجملة، يقول الجرجاني: "اعلم أنّه يحتاج أولاً في هذه المسألة إلى معرفة أصلين:

أحدهما: أنّ ما يَتَعلّقُ بصلة المصدر لا يجوز تقديمُهُ عليه نحو: أنْ تقول أعجبني زيداً ضَرْبٌ عمروٌ.

---

(1) البيت من الكامل، سقط الزند وضوءه: 338، وقد جاء تقديم معمول المصدر في بيتين للمعربين وضعتهما في مسألتين.

(2) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 241

والثاني: أنه لا يجوز أن يفصل بين بعض الصلة وبعض بما هو أجنبي من المصدر، والأجنبي ما لم يعمل فيه، فلا تقول: أعجبني ضربٌ زيدٌ إعجاباً شديداً عمراً، لأجل أن إعجاباً منصوب بـ أعجبني ولا حظ للمصدر فيه، وعمراً الواقع بعد إعجاباً منصوب بالمصدر الذي هو ضرب، ومن المحال أن تترك ما هو من جملة المصدر وتأتي بشيء لا يلامسه فتوقعُهُ بينهما".[1]

وقد نصّ النحاة بعده على مراعاة هذا الأصل، يقول الأنباري: "فما كان من صلة المصدر لا يتقدم"[2]، ويقول عماد الدين أبو الفداء: "لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه."[3]

ولم ينس النحويون هذا الأصل حين التطبيق على آيات القرآن الكريم فتنبهوا له ولم يجيزوا هذا التقديم، يقول ابن هشام: **[فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ] {الصافات:102}**، فإن المتبادر تعلق مع ببلغ، قال الزمخشري: أي فلمّا بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلق مع ببلغ، لاقتضائه أنهما بلغا معاً حد السعي، ولا بالسعي؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بياناً، كأنه قيل: فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي.[4]

---

(1) المقتصد 1: 557

(2) الإنصاف 1: 129

(3) الكناش في فني النحو والصرف 1: 325

(4) مغني اللبيب: 688

فإذا ما عدنا إلى ما جاء عند ابن السيد؛ فإننا لم نجده يخرج عما جاء عند النحاة لذا جاء توجيهه متوافقاً مع أصولهم، يقول: "ولا يجوز أن يتعلق بالقفول والرحيل لئلا تتقدم صلة المصدر عليه."[1]

وكان ابن السَّيد أول من ذكر هذا التوجيه لبيت المعري وأسبقهم؛ وحتى مَنْ جاء بعد ابن السّيد من شُرَّاح "سقط الزند"؛ فمنهم من أخذ برأيه كالبَطَلْيوسي الذي يرى أنْ التعلق بالمصدر لا يجب أن يكون من حيث النحو والدلالة يقول: "غير أن "إلى" لا يجب أن تُجعل متعلقة بالقفول والرحيل؛ لئلا تتقدم صلة المصدر؛ ولكنّها تتعلق بمحذوف دل عليه الكلام. ولا يجوز أن تتعلق بالسير؛ لأن المعنى ليس ذلك، وإنما أراد: ليت تحملي عن ذراك كان حلولاً مني به، وليت سيري من حَلَب كان قفولاً مني إليه. وهذا تأسف منه لفراق حلب ورحيله عن الممدوح."[2]

بينما خالف الخوارزمي باقي الشُرَّاح، وأجاز التقديم؛ لأنّه يراه قد وقع في الشعر، يقول: "إليك" من صلة "رحيل" وكثيراً ما تقدم صلة المصدر على المصدر في الشعر. وعليه بيت السقط[3]:

قد أُقَرَّ الطبيبُ عَنْكَ بَعْجزٍ[4]

---

(1) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 1421

(2) شروح سقط الزند 2: 868

(3) البيت من الخفيف، عجزه: وتقضي تردد العواد، انظر، سقط الزند وضوءه: 402.

(4) شروح سقط الزند 2: 867.

وما قاله الخوارزمي لا يستقيم؛ لأنّه خالف ما نصّ عليه النحاة، وقد عد أبو حيان التقديم في الشعر من الوهم.[1]

وعليه فإن الباحث يأخذ بما جاء عند ابن السِّيد من عدم جواز التعلق بالمصدر المتأخر؛ لأنّ الأصل ألاَّ يكون المصدر متأخراً عن معموله، سواءً أكان مرفوعاً أو منصوباً، كما أنّه لا يفصل بينهما، بحكم أن معمول المصدر بمثابة الصلة، لذا يمتنع تقديمه أو فصله.

ب- صلة المصدر

قال المعري[2]:

خُلُوُّ فُؤادِي بالمَودَّةِ إخْلالُ وإبْلاءُ جِسمَي في طِلابِكَ إبْلالُ

يقول ابن السّيد: "الباء في قوله بالمودة متعلقة بما دلّ عليه الإخلال وإنْ قدّرته متعلقاً بالإخلال قدمت صلة المصدر عليه، فلذلك وجب أن يتعلق بمحذوف كأنّه قال: خلو فؤادي من الهوى إخلال. ثم فُسّر بأي شيء وقع الإخلال فقال: أعني بالمودة أو هو إخلال بالمودة والمعنى خلو فؤادي من وجده وهواه إخلال مني بمودتي وإبلائي لجسمي في طلابه كالإبلال عندي لاستعذابي سقمي.[3]

---

(1) التذليل والتكميل 11: 76.

(2) البيت من الطويل، سقط الزند وضوءه: 720

(3) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 431

سبق أن تطرقنا في مسألة مضت إلى عدم جواز النحاة تقديم ما يتعلق بصلة المصدر عليه، وحتى لا يكون ما قلناه هناك من باب التكرار[1]، ولعلّي أشير بإيجاز إلى ما قاله الجرجاني حين عد العلاقة ما بين المصدر وصلته من الأصول التي يجب أن تراعى في بناء تراكيب الجملة، يقول: "أعلم أنّه يحتاج أولاً في هذه المسألة إلى معرفة أصلين:

أحدهما: أن ما يتعلق بصلة المصدر لا يجوز تقديمه عليه نحو: أن تقول أعجبني زيداً ضَرْبٌ عَمْروٌ.

والثاني: أنه لا يجوز أن يفصل بين بعض الصلة وبعض بما هو أجنبي من المصدر، والأجنبي ما لم يعمل فيه، فلا تقول: أعجبني ضرب زيدٌ إعجاباً شديداً عمراً، لأجل أن إعجاباً منصوب بأعجبني ولا حَظَّ للمصدر فيه، وعَمْراً الواقع بعد إعجاباً منصوب بالمصدر الذي هو ضرب، ومن المحال أن تترك ما هو من جملة المصدر وتأتي بشيء لا يلامسه فتوقعه بينهما.[2]

فإذا ما عدنا إلى توجيه ابن السّيد السابق، فإننا لم نجده يخرج عما ارتضاه النحاة إضافة إلى ذلك فإن التوجيه السابق الذي ذكره ابن السّيد بعد الوقوف على شروح سقط الزند فإنّه على ما يبدو كان أسبقهم إلى هذا التوجيه، وهو ما نجد صداه عند اللاحقين له لهذه الشروح، يقول البَطَلْيوسي: "والباء في قوله: " بالمودة" متعلقة بما دل عليه "الإخلال".

---

(1) انظر المسألة الثانية عشرة من هذا البحث

(2) المتقصد 1: 557

والمعنى إخلال بالمودة. ولكنك إن قدرته هكذا قدمت صلة المصدر عليه، فلذلك وجب أن يتعلق بمحذوف، كأنه قال: خلو فؤادي من وجده وهواه، إخلال مني بمودة من أهواه؛ وإبلائي لجسمي في طلابه، كالإبلال عندي لمحبتي في سقمي واستعذابه.[1]

وعليه فإن الباحث يأخذ بما ذكره ابن السّيد من التوجيه السابق "عدم جواز التعلق بالمصدر المتأخر"؛ لأنّ الأصل أن يكون المصدر متقدماً عن معموله، سواءً أكان مرفوعاً أو منصوباً، أم متعلقاً، كما أنّه لا يفصل بينهما؛ بحكم أن معمول المصدر بمثابة الصلة، لذا يمتنع تقديمه أو فصله؛ يقول الأشموني: "فلا يتقدم ما يتعلق به عليه، كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول، ولا يفصل بينهما بأجنبي، كما لا يفصل بين الموصول وصلته".[2]

---

(1) شروح سقط الزند 4: 1685

(2) شرح الأشموني 2: 338

المسألة السابعة

حذف الموصوف أو المضاف

يقول المعري[1]:

وفيهِم البِيضُ أدْمتْها أساورُها رميَ الأساوِرِ إجْلاً حارَ مَبْغُوتا

يقول ابن السيد: "أدمتها أساورها إدماء مثل إدماء رمي الأساور فحذف الموصوف وهو الإدماء. وأقام صفته مقامه ثم حذف المضاف الأول، وهو مثل وأقام المضاف إليه مقامه ثم حذف المضاف الثاني وهو الإدماء وأقام الرمي مقامه، ولا يصح معناه إلا على هذا التقدير.[2]

ذكر ابن السّيد توجيهاً نحوياً لبيت المعري ، فرأى أنّه قائمٌ على حذفين:

الحذف الأول: للموصوف وإقامة الصفة مقامه كالآتي:

إدماء مثل إدماء رمي الأساور.

الحذف الثاني: حذف مضافين الأول: (مثل) والثاني: (الإيماء).

ورأى أنّ معنى بيت المعري لا يقوم إلّا على تقدير هذا الحذف، وهو ما يتطلب منا الوقوف مع حذف الموصوف عند النحاة؛ لنرى أثر ما جاء عندهم فيما قاله ابن السِّيد. فقد أشار سيبويه إلى ذلك في غير موضع، فقال: "فلو قلت: ألاَ ماءَ ولو بارداً لم يحسن إلّا النصب؛ لأنّ بارداً صفة. ولو قلت ائتني ببارد كان قبيحاً.[3]، ويقول: "وسمعنا بعض العرب الموثوق

---

(1) البيت من البسيط، سقط الزند وضوءه: 683.

(2) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 410- 411.

(3) الكتاب 1: 269-270.

بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحد مات. ومثل ذلك قوله تعالى جدّه: **[وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ]** {**النساء:159**}. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة[1]:

كأنّكَ من جِمالِ بني أُقيشٍ يُقَعْقَعُ، خَلفَ رِجلَيهِ بِشَنّ

أي كأنك جَمَلٌ من جمال بني أقيش.[2]

وقد ذهب الزجاج إلى أنّه جائز حسن في العربية يُعَدّ من جملة الفصاحة والبلاغة.[3]

أمّا ابن جني فقد رأى كثرة حذف الموصوف تكون في الشعر دون النثر، وعقَّب على ذلك من حيث "كان القياس يكاد يحظره. وذلك أنّ الصفة في الكلام على ضربين: إمّا للتخليص والتخصيص، وإمّا للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظانِ الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه إضافة إلى ذلك فقد رأى ابن جني أن هذا الحذف (للموصوف) يمكن أن يؤدي إلى اللبس والخروج عن البيان "ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستبن

---

(1) البيت من الوافر، ديوانه: 198، الكتاب 2: 345، شرح المفصل 3: 110

(2) الكتاب 2: 345

(3) انظر، إعراب القرآن المنسوب للزجاج 2: 286

من ظاهر هذا اللفظ أنّ المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك.. وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث."[1]

أمّا ابن يعيش فقد كانت له نظرة لهذا الحذف جاء جزء منها عند ابن جني إلّا أنّه قَدّم بعض الملامح الدلالية المهمة المرتبطة بالحذف وعدمه، فقال: "اعلم أنّ الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنّما يحصل من مجموعهما كان القياس أن لا يحذف واحد منهما؛ لأنّ حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه، فالموصوف القياس يأبى حذفه.."[2] ورأى أنّ أكثر ما جاء من ذلك في الشعر؛ لأنّه موضع ضرورة، وكلمّا استبهم كان حذفه أبعد في القياس، فمن ذلك قول أبي ذؤيب[3]. وعليهما مَسْرُودتان إلخ.

الشاهد فيه قوله: مسرودتان، والمراد درعان مسرودتان وكذلك السوابغ، والمراد الدروع السوابغ"[4].

وقد قوّى ابن أبي الربيع حذف الموصوف في خمسة مواضع:

أحدها: أن يكون صفة لظرف زمان أو مكان نحو: فعلته قريباً، تريد زماناً قريباً.

---

(1) الخصائص 2: 368

(2) شرح المفصل 3: 109

(3) البيت من الكامل، في ديوان أبي ذويب:

وعَلَيْهما ماذِيَّتَانِ قَضَاهُما ... دَاود أوْ صَنَعُ السوابغِ تبّعُ

انظر 172، شرح أشعار الهذليين: 39، شرح المفصل 3: 109

(4) شرح المفصل 3: 109

الثاني: أنْ يكون الصفة (هي) المقصودة نحو قوله تعالى: **[أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ] {هود:18}** وهذا كثير في القرآن.

الثالث: أنْ تكون الصفة موصوفة نحو: مررت بعاقل من الرجال.

الرابع: أن تكون الصفة قد استعملت استعمال الأسماء نحو: رأيت الأبطح، وكذلك الأبرق والأجرع وما جرى مجراهن.

الخامس: أن تكون الصفة مختصة نحو: مررت بعاقل، ومررت بأحمق، فإن خلت الصفة، عن هذا كله قبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وهو مع ذلك جائز.[1]

وقد رأى أبو حيان أن حذف الموصوف حسن كثير؛ لكون المنعوت معلوم الجنس، ولكون النعت قابلاً لمباشرة ما كان يباشر المنعوت.[2]

وبعد البحث في "شروح سقط الزند" فإننا نجد أنّ ابن السّيد كان أسبق هؤلاء الشُرَّاح في هذا التوجيه، وهو ما نجد أثره عند باقي الشُرَّاح، ومنهم البَطَلْيوسي الذي أضاف إلى ما جاء عند ابن السّيد القياس على كلام العرب في حذف الموصوف والمضاف، فقال: فصار نحواً من قول النابغة[3]

تَحِيدُ مِنْ أَسْتَنٍ سُودٍ أَسافِلُهُ مشْيَ الإماءِ الغَوَادِي تَحْمِلُ الحُزُمَا

---

(1) الملخص في ضبط قوانين العربية: 560- 561

(2) انظر، التذييل والتكميل 12: 313

(3) البيت من البسيط، ديوانه: 65، شروح سقط الزند 4: 1572

ألا ترى أن تقديره: اسودت أسافله اسوداد الإماء الغوادي، فأوقع التشبيه على المشي، وهو يريد مثل اسوداد الإماء الغوادي إذا مشت؛ كما أوقفه أبو العلاء على الرمي، وهو يريد مثل الأساور إذا رمت، وحذف من اللفظ موصوفاً ومضافين كما فعل أبو العلاء. فبيت النابغة هذا أشبه شيء ببيته.[1]

ولعل الباحث يميل إلى الأخذ بما ذهب إليه ابن السّيد وما عضده بكلام النحاة يضاف إليهما؛ أنّ الحذف الذي ذهب إليه قد أخذ فيه بالسياق اللفظي، وهو ما قصده الرضي: "إنما يكثر حذف موصوفهما أن يكون الموصوف بعضاً مما قبله"[2].

(1) شروح سقط الزند 4: 1572

(2) شرح الرضي 3: 54

المسألة الثامنة

الفعل المضارع بين الرفع والنصب

قال المعري[1]

خَيْلُكَ طُولَ الزَّمانِ قائلةٌ أما لِذا غايةٌ فيقْصِدُها ؟

يقول ابن السِّيد: "ورفع (يقصُدها) على أنه خبر مبتدأ لمضمر أي: فهو يقصدها، ولو نصب على الجواب لكانَ أجود."[2]

ذكر ابن السّيد للفعل (يَقْصِدها) توجيهين إعرابيين:

الأول: خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: فهو يقصدُها.

الثاني: نصب الفعل (يَقْصِدَها) في جواب الطلب، وهو الوجه الذي يراه ابن السّيد الأجود للبيت.

أمّا ما يخص الوجه الأول فلن نطيل الكلام عليه؛ لأنّه لا إشكال فيه من حيث الإعراب وفق ما جاء في البيت بقافيته المرفوعة، كما هو في القصيدة، وتخريجه وفق صورة من صور الإسناد في الجملة الاسمية مبتدأ، وخبره (جملة فعلية) يعطى للدلالة التجديد والحدوث[3].

---

(1) البيت من المنسرح، سقط الزند وضوءه: 326

(2) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 238

(3) انظر، دلائل الإعجاز: 174

أمّا الوجه الثاني الذي ارتضاه ابن السّيد ورآه الأجود بنصب "فيقصدَها" في جواب الطلب بعد هذه الفاء التي تعرف بفاء السببية، فيمكن أن نفصّل القول فيها وفق الآتي:

اختلف النحاة في ناصب الفعل بعد فاء السببية، في جواب ستة الأشياء منها (الأمر والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض) نحو: احضر فنكرمَك، ولا تقطع عنا فنجفوكَ، ما تأتينا فتحدثَنا أين بيتك فأزورَك، وليت عندي مالاً فأكرمَك، وألا تنزل عندنا فتصيبَ خيراً.

فقد ذهب البصريون إلى أنّ عامل نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية في جواب الأشياء السابقة هو أنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء.

يقول سيبويه: "اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار "أنْ".[1]

وقد سار البصريون على مذهب سيبويه، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أنْ".[2]

وقد استدل البصريون لما أخذوا به، بأنّ الفاء لا يمكن أن تكون عاملة، لأنّها حرف غير مختص، وما لا يختص لا يعمل كما نّص النحاة[3]. وعليه لابُدَّ أن يكون الناصب هي "أنْ"، يقول الأنباري: "وأمّا البصريون فقالوا: إنّما قلنا إنّه منصوب بتقدير "أنْ"؛ وذلك لأنّ الأصل في الفاء أن

---

(1) الكتاب 3: 28

(2) الإنصاف 2: 557، م76

(3) شرح الرضي 4: 53

يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألا تعمل؛ لأنّها تدخل تارة على الأسماء، وتارة على الأفعال، على ما بينا فيما تقدم، فوجب ألا تعمل، فلما قصدوا أنْ يكون الثاني في غير حكم الأول، وحُوِّل المعنى حُوِّل إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير "أنْ"؛ لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل"[1] وما قاله البصريون يمكن رده وفق الآتي:

1-قَدّر البصريون "أنْ" قبل الفاء، ومعلوم أنّ الأصل أن يكون الكلام بغير تقدير أو إضمار أولى من القول بالتقدير والإضمار[2].

2-ما ذهبوا إليه يمكن أنْ يؤدي إلى أنْ تكون "أنْ" مضمرة مع الفعل في تأويل مصدر يعطف على مصدر مقدر، فالتقدير لا تأتيني فتحدثني أي: ليس منك إتيان فحديث، وهذا مما يخل بالمراد ويفسده، إذ ليس فيه دليل على السببية.

أمّا نحاة الكوفة فقد ارتضوا رأياً يخالف ما جاء عند البصريين، فرأوا أنّ الناصب للفعل بعد الفاء هو الخلاف، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء – التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض- ينصب بالخلاف."[3]

---

(1) الإنصاف 2: 558، م76

(2) انظر، الإنصاف 1: 249

(3) الإنصاف 2: 557، م76

وبعض النحاة يقول "ينصبه الكوفيون على الصرف".[1] وقد قام استدلال الكوفيين على أنّ الجواب مخالف لما قبله، ولما خالف الجواب أول الكلام نُصب، يقول الأنباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك؛ لأن الجواب مخالف لما قبله؛ لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنّ أو عرض، ألا ترى أنك إذا قلت: ايتنا نكرمك لم يكن الجواب أمراً، فإذا قلت: لا تنقطع عنا فنجفوك، لم يكن الجواب نهياً، فلمّا لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أنْ يكون منصوباً على الخلاف."[2]

وقد رأى الجرمي أنّ الناصب للفعل بعد فاء السببية الفاء نفسها، يقول الأنباري "وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف."[3] ويقول العكبري: "وقال الجرمي: تعمل الفاء بنفسها."[4]

---

(1) شرح المفصل 2: 27

(2) الإنصاف 2: 558، م76

(3) السابق 2: 557، م76

(4) اللباب في علل البناء والإعراب 2: 38

وما رآه الجرمي يمكن رده بالآتي:

1- نص النحاة على شرط العامل ليعمل، لابد أن يكون مختصاً بالاسم أو بالفعل، والفاء غير مختصة، فينبغي ألا تعمل، يقول الرضي: "وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين."[1]

2- لو قُدِّر للفاء أن تكون عاملة لدخلت عليها حروف العطف، كما تدخل على عوامل نصب المضارع نحو: أنْ، ولن، وإذا لم يدخل عليها العاطف بعد أن تكون عاملة، يقول الأنباري: "وأمّا مَنْ ذهب إلى أنّها هي العاملة؛ لأنّها خرجت عن بابها، قلنا: لا نسلم؛ فإنّها لو كانت هي الناصبة بنفسها، وأنّها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها، نحو: ايتيني وفأكرمك وفأعطيك، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها."[2]

لعلّنا بعد هذا العرض، نعود إلى ما جاء عند ابن السّيد؛ يظهر أنّه أول مَنْ أخذ بالتوجيه الذي ذكرناه في بداية المسألة، فالمعري وهو أقدم مَنْ شرح "السقط" لم يشر إلى أيّ توجيه نحوي للبيت، أمّا مَنْ جاء بعد ابن السّيد من شُرّاح "سقط الزند"

فقد أخذوا بتوجيه "فيقصدَها" بالنصب في جواب الطلب؛ ليقتفوا أثر ابن السِّيد في توجيهه السابق، ويتوسّعوا فيه، ولعلّ الخوارزمي أكثرهم تفصيلاً

---

(1) شرح الرضي 4: 33

(2) الإنصاف 2: 559، م76

في ذلك، يقول: "القياس في قوله "فيقصدَها" النصب؛ لأنّه في جواب الاستفهام وقع. ألا ترى إلى ما أنشده حمزة في الأمثال:

ألاَ سبيلَ إلى خَمْرٍ فأشْرَبَها[1]

ينصب "فأشربَها" إلا أنّ أبا العلاء ههنا قد ضمنه معنى التمني فأجراه مجراه؛ كأنّه: خيلُك طول الزمان تقول: تود لو تكون له غاية فيقصدها، ونظيره قول عوف بن محلم الشيباني:

أفي كلِّ عامٍ غُربَةٌ ونُزُوحُ؟ أمَا لِلنَّوى مِن وَثْبَةٍ فيُرِيحُ؟

ومما يطلعك على أن مثل هذا النمط من الكلام محمول على التمني قولك: ألا ماء أشَرْبهُ بالجزم. فقلوهم "ألا ماء" لو لم يكن محمولاً على التمني لما جاز انجزام قولهم "أشَرْبه" لأنّه حينئذ يصير المعنى: إن لم يكن ماء أشربه. وهذا محال، بل معناه أود أن يكون ماءٌ أشربه. وعلى هذا كان قوله[2]: (ألا رجلاً جَزاه الله خَيْراً) محمولاً على التمني، وإلا فلا وجه للنصب فيه. وكذلك العَرض، وهو قولهم: ألا تنزلُ تُصِبْ خيراً، يعامل معاملة التمني، وإلا فلا مساغ لانجزام قولهم: تصب خيراً والمصراع الثاني من بيت أبي العلاء في محل النصب على أنّه مفعول "قائلة".

---

(1) البيت من البسيط، عجزه: أم لا سبيلَ إلى نصرِ بنِ حَجّاجِ، البيت لفريعة بنت همام، انظر، خزانة الأدب 4: 80

(2) البيت من الوافر، عجزه: يدل على محصلّةٍ تبيت، انظر، الأصول 1: 398، شرح المفصل 2: 40، الأشموني 2: 16.

يقول: خيلُك أبداً تقول: أما لهذا الرجل غايةٌ ليقصدها، فإذا بلغها انتهى عن الحرب واستراح."[1]

لعل الباحث بعد استعراض الأقوال السابقة، يميل إلى الأخذ برفع الفعل (فيقصدُها) والذي حمل المعري على ذلك المعنى حمل الاستفهام على معنى التعجب[2]، وجملة (يقصدها) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. ولذلك لم ينصب الفعل (يقصدها) ولعلّ تعبيره بهذا الفعل يدل على التجدد والحدوث للمبتدأ، يقول عبد القاهر: "وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء."[3]

(1) شروح سقط الزند 2: 825- 826

(2) انظر، الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه1: 467

(3) دلائل الإعجاز: 174

المسألة التاسعة

الاستفهام والفعل المضارع

قال المعري[1]

أَفَوْقَ البدر يُوضعُ لي مِهادٌ أم الجوزاءُ تحتَ يدي وسَادُ

يقول ابن السِّيد: "هذا النوع من الاستفهام يستدعي به تقرير المخاطب على أمر قد ثبت وعرف، وكان لفظ المضارع في قوله (يوضع) أولى من لفظ الفعل الماضي، ليدل على أنه موجود على هذا الحال فهو فعل دائم لا مستقبل"[2].

ذكر ابن السِّيد رأيه في بيت ووجهه ما بين دلالة همزة الاستفهام ودلالة الفعل (يوضع) وإليك تفصيل هذا الرأي:

الأول: الاستفهام بالهمزة ودوره في المعنى. تناول النحاة مفهوم الهمزة في باب الاستفهام وأطالوا الحديث عنه[3]، والذي يهمنا في هذا التوجيه إفادتها التقرير على أمر قد عرفه المخاطب، كما قال ابن السيد، يقول الرماني: "الهمزة" وتكون تقريراً وتحقيقا"[4]، ويقول المالقي: "أن تكون للإيجاب وتحقق الكلام، وفيه معنى الاستخبار كقوله تعالى: [أَتَجْعَلُ فِيهَا

---

(1) البيت من الوافر، انظر سقط الزند وضوئه: 128، شروح سقط الزند 1: 281، الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه 1: 188

(2) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 105

(3) انظر، رصف المباني : 135، مغني اللبيب: 18

(4) معاني الحروف: 33

مَن يُفْسِدُ فِيهَا] {البقرة:30}، والمعنى: ستجعل فيها. ومنه قول الشاعر[1]:

أَلَسْتُم خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا وأَندَى العالَمين بُطُونَ راحِ

والمعنى: أنتم خير مَنْ ركب المطايا. فلفظ هذا النوع يعطي معنى الاستخبار والمعنى على الإيجاب والتحقيق، وهو على ما ذكرت له: وبه يحصل معنى المدح فاعلمه."[2]، وقد يكون المعنى مع الهمزة على النفي؛ كما قال المرادي: "التقرير: وهو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه. نحو قوله تعالى: [ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي] {المائدة:116}.

ويمكن أن نربط ما جاء عند ابن السّيد عن الهمزة بما ذكره شُرَّاح سقط الزند، فالمعري لم يزد أن ذكر "هذا البيت استفهام في معنى التقرير"[3]، فكأن ابن السّيد قد أخذ هذا الرأي عنه وأضاف إليه ما سبق عرضه، وأمّا باقي الشُرَّاح الذين جاؤوا بعد ابن السّيد فمنهم من نقل ما جاء عنده، وأضاف للاستفهام معنى التنبيه، يقول البَطَلْيوسي: "وهذا النوع من الاستفهام يُستدعَى به تقرير المخاطب على أمر قد ثبت وعُرف.

---

(1) البيت من الوافر، ديوان جرير، 89، الخصائص 2: 463، شرح المفصل 8: 223

(2) رصف المباني: 136

(3) سقط الزند وضوءه: 128

والمراد به أن ينبَّه على أمر يتوقع أن يكون قد غفل عنه، و أن يُجعل توطئة ومقدمة لأمر يراد إنتاجه منه؛ كقوله تعالى: **[أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ] {إبراهيم:10}**، وقول جرير:

أَلَسْتُم خيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا وأَندَى العَالَمين بُطُونَ رَاحِ[1]

أمّا الخوارزمي فيرى فيه الإنكار، يقول: "الاستفهام ها هنا وإن كان في معنى التقرير إلا أن فيه شوباً من الإنكار. تقول: أبرأسك شيب! وأوَلدَى هذا القادم!"[2].

الثاني: ما ذهب إليه ابن السّيد من توجيه الفعل المضارع (يوضع) ودلالته على الحال كونه فعلاً دائماً، فكان التعبير به أولى من الماضي، كما جاء في بيت المعري.

ما ذكره ابن السّيد في هذا التوجيه يبين ارتباط الفعل بالزمن عند النحاة، ولو تتبعنا أقوال النحاة فيها لوجدناهم يربطون ربطاً وثيقاً بين صيغة الفعل والزمن. فقسّموا الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ وهو ما دل على الزمن الماضي، ومضارع وهو ما دل على زمن الحاضر أو المستقبل، وجعلوا القسم الثالث الأمر يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل، وكان تقسيمُهم هذا مبيناً على أساس أنّ الأزمنة ثلاثة:

ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، فسيبويه كما يبدو من تحديده للفعل لم يغفل عن تعابير الكينونة الفلسفية فاستعمل (كائناً) وما يكون (بناء ما لم

---

(1) شروح سقط الزند 1: 281

(2) السابق 1: 283

ينقطع وهو كائن)، ناهيك عن فكرة الفعل ذاتها، فقال: "وأما الفعل، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[1].

نلحظ أن سيبويه قد أشار إلى الزمن الماضي، والمستقبل، والحال إلا أنّه لم يذكر لفظ فعل (دائم) كما جاء عند ابن السّيد. فأمّا النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، فقد نصّوا عليه، يقول الزجاجي: "الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم".[2] ونجده في مؤلف آخر يذكر هذا الفعل (فعل الحال) ويبيّنه فيقول: "فأمّا فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكون في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل؛ ففعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنه يكون أولاً، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي. فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك: زيد يقوم الآن، ويقوم غداً، وعبد الله يركب الآن ويركب غداً. فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف فقلت: سيقوم زيد، وسوف يركب عبد الله، فيصير مستقبلاً لا غير"[3].

---

(1) الكتاب 12:1

(2) الجمل في النحو:7

(3) الإيضاح في علل النحو: 86-87

أمّا الكوفيون فقد نصّوا على أنّ المقصود بالفعل الدائم اسم الفاعل، وهو على ما يبدو بعيد عمّا جاء في رأي ابن السّيد في توجيه بيت المعري، لذا لن نفصّل القول في رأيهم[1]. يظهر أن ابن السّيد لم يخرج عمّا جاء عند النحاة في الأخذ بزمن فعل دائم إلا أنّه لم يوضح القيمة الدلالية لهذا الزمن وأثره في المعنى.

ولو أردنا متابعة ما جاء عند شُرَّاح سقط الزند؛ لنرى توجيههم لما جاء عند ابن السيد في بيان دلالة الفعل الدائم، فالغريب أنّ ابن السِّيد البَطَلْيوسي قد ردد ما جاء عند ابن السّيد في شرحه بيت المعري، فقال: "وكان لفظ الفعل المضارع في قوله" يوضع" أولى من لفظ الفعل الماضي، يخبر أنه موجود على هذه الحال، فهو فعل دائم لا مستقبل"[2]. ولكنه في مؤلف آخر قدّم تأويلاً لمفهوم الفعل الدائم، وهو ما زاد فيه على ابن السيد، يقول: "وليس يمتنع فعل الحال أن يسمى دائماً على تأويلين: أحدهما: أن يراد أنه دائم التعاقب، والآخر: أنه الزمان الفاصل بين الزمان الماضي، والمستقبل.

فإذا تَأَمّل المتأمل الزمان الحاضر على هذه الصفة، خُيل إليه أنّه غير موجود وهو الموجود في الحقيقة إذا تأمله المتأمل على وجه آخر.. وأما (الآن) الذي يستعمله النحويون من العرب والعجم، فإنهم يجعلون كل ما قرب من الماضي والمستقبل من تلك النقطة آنا داخلاً في الآن، فلذلك

---

(1) انظر، مجالس العلماء: 265، الفعل زمانه وأبنيته: 19

(2) شروح سقط الزند 1: 281

يقول: خرجت الآن، وزيد خارج الآن؛ لأن الآن الذي بهذه الصفة يمكن أن تقع فيه الأفعال على التمام، ويمكن أن يقال: إنه لم ينقطع كما قال سيبويه (ويسمى دائماً) كما قال أبو القاسم[1]. مع ما ذهب إليه البَطَلْيوسي وتحليله لفلسفة الفعل الدائم إلا أنه لم يشر إلى التوجيه الدلالي لهذا الفعل وأثره في المعنى.

لعلّنا بعد العرض السابق عن أداة الاستفهام، والفعل الدائم؛ نرى معنى الهمزة كما يقول المرادي: "إنّ همزة الاستفهام ترد لمعان أخر، بحسب المقام، والأصل في جميع ذلك معنى الاستفهام"[2] فيرد بها "تقرير المخاطب على أمر قد ثبت وعُرف، إذ يتوقع أن يكون قد غفل عنه. ومراد المعري: ألست قد اتخذت البدر مهاداً؟ بل ألست قد اتخذت الجوزاء وساداً؟ على أن مع التقرير هنا شوباً من التعجب والإنكار؟"[3].

أما دلالة الفعل "يوضع" فيفيد الاستمرار الذي يفيد تجدد الحدث وهو ما لم يذكره ابن السّيد وشُرَّاح سقط الزند، وقد سبقهم الجرجاني في بيان هذه الخاصية للفعل المضارع، فقال: "أما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء"[4] وهو ما عبّر عنه الفخر الرازي

---

(1) إصلاح الخلل الواقع في الجمل: 53-54

(2) الجنى الداني: 31

(3) انظر، الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه: 188

(4) دلائل الإعجاز: 174

"كون الثابت في التجدد"[1]. وقد استفاد أبو حيان من نظرة البلاغيين عن خاصية التجدد في الفعل، فربطها بالفعل المضارع، لبيان أثره في الإعراب والمعنى يقول: "لأنّ المضارع فيما يذكر البيانيون مشعر بالتجدد والحدوث"[2] ويقول في موضع آخر: "وجاء يخادعون الله بلفظ المضارع لا بلفظ الماضي.. بخلاف المضارع فإنه يشعر في معرض المدح أو الذم بالديمومة"[3].

ويقول: "وجعل الخبر فعلاً مضارعاً يدل عندهم على التجدد والتكرار"[4].

---

(1) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 156

(2) البحر المحيط 1: 165

(3) السابق 1: 187

(4) السابق 1: 203

المسألة العاشرة

فعل الأمر ودلالته على الشرط والجزاء

قال المعري[1]:

تُفـدّيكَ النُفـوس ولا تُفـادى فـأدْنِ القُـربَ أو أطِـلِ البِعـادا

يقول ابن السّيد: "فأدن الوصل. هذا كلام خرج مخرج الأمر، ومعناه الشرط والجزاء، أي إن أدنيت الوصل فديناك، وإنْ أطلت البعاد فديناك، كقوله تعالى: [قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ] {التوبة:53}.

ذهب ابن السِّيد إلى توجيه كلمة "فأدن" وربط توجيهه ما بين النحو والدلالة، فرأى أن "فأدن" أمر ودلالته الشرط والجزاء؛ وقاس توجيهه على قوله تعالى: [قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ] {التوبة:53}.

يمكن أن نفصّل هذه المسألة في نقطتين:

الأولى: حذف الشرط الأول

أشار النحاة إلى حذف أداة وفعل الشرط، وبيّنوا ذلك، يقول ابن الشجري: "فتحذف جملة الشرط، وجاء في شعر للأحوص بن محمد الأنصاري[2]:

---

(1) البيت من الوافر، سقط الزند وضوئه: 294، وقد ورد عجز البيت بلفظ "الوصل" بدل القرب، فأدن الوصل أو أطل البعادا، شروح سقط الزند 2: 770

(2) البيت من الوافر، للأحوص: 238، ورد البيت في ديوانه:

فَطلَّقْها فَلسْتَ لَها بِأَهْلٍ وإلاّ شَقَّ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ.

انظر، طبقات فحول الشعراء 2 :666، مغني اللبيب: 148

فطلّقْها فلَسْتَ لها بِكفْءٍ وإلا يَعْلُ مفْرِقَكَ الحُسامُ[1]

يقول العكبري: "ويجوز أنْ يحذف جواب الشرط تارة وفعل الشرط أخرى..

ومن الثاني قول الآخر:

فطلّقْها فلَسْتَ لها بِكفْءٍ وإلا يَعْلُ مفْرِقَكَ الحُسامُ[2]

وقد جعل ابن هشام حذف جملة الشرط بدون الأداة كثيراً، ثم أورد البيت السابق[3]. وذهب أبو حيان أن الحذف لا يحفظ إلا مع إنْ وحدها[4].

الثانية: القياس الذي رآه ابن السّيد ما بين أسلوب الشرط المحذوف فعل الشرط فيه بقوله تعالى: **[قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ] {التوبة:53}**، وربطه بما جاء عند معربي القرآن.

يقول الزجاج: "وقوله جلّ وعز: **[قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ] {التوبة:53}**، وإن شئت كُرْهاً بالضم، وهذا لفظ أمر ومعناه معنى الشرط والجزاء. والمعنى أنفقوا طائعين أو مكرهين لن يُتقبّل منكم. ومثل هذا من الشعر قول كثير[5]:

---

(1) أمالي ابن الشجري 2: 96

(2) اللباب في علل البناء والإعراب 2: 60

(3) مغني اللبيب: 848.

(4) ارتشاف الضرب 4: 1883.

(5) البيت من الطويل، ديوانه: 101.

أسِيئي بِنا أو أحْسني لا مَلُومةٌ لـدينا ولا مقْلِيّـة إنْ تَقَلَّـتِ[1]

ويقـول النحـاس: "أنفقوا لفظ أمر، ومعناه الشرط والمجازاة، وهكذا تستعمل العرب في هذا تأتي بأو كما:

أسِيئي بِنا أو أحْسني لا مَلُومةٌ لــدينا ولا مقْلِيّــة إنْ تَقَلَّــتِ

والمعنى إن أسأت أو أحسنت فنحن لك على ما تعرفين، ومعنى الآية: إن أنفقتم طائعين أو مكرهين فلن يقبل منكم، ثم بين جل وعز لِمَ لَمْ يقبلْ منهم".[2]

ويرى القرطبي أنّ معنى الآية قد قام على الشرط والجزاء الذي حمله فعل الأمر "أنفقوا" يقول: ولفظ ﴿أنفقوا﴾ أمر، ومعناه الشرط والجزاء. وهكذا تستعمل العرب في مثل هذا، تأتي بأو، كما قال الشاعر:

أسِيئي بِنا أو أحْسني لا مَلُومةٌ لــدينا ولا مقْلِيّــة إنْ تَقَلَّــتِ

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 2: 453.

(2) إعراب القرآن 2: 220.

والمعنى إن أسأت أو أحسنت فنحن على ما تعرفين. ومعنى الآية: إن أنفقتم طائعين أو مكرهين فلن يقبل منكم.[1]

وقد وقف ابن سيده مع بيت (كُثّير) السابق، وأشار إلى لفظ الأمر، ومعناه الشرط؛ لأنّه لم يأمرها بالإساءة ولكن أعلمها إن أسأت أو أحسنت فهو على عهدها[2].

بعد استعراض ما جاء عند النحاة، ومن باب الربط مع ما ذهب إليه ابن السّيد، يظهر أنّه أول من أخذ بالتوجيه الذي ذكرناه في بداية المسألة، فالمعري وهو أقدم مَنْ شرح "السقط" لم يشر إلى أي توجيه نحوي للبيت، أمّا مَنْ جاء بعد ابن السّيد فقد تأثروا بما ذكره وزادوا عليه، يقول البطليوسي: "فأدن الوصل"، كلام خرج مخرج الأمر، ومعناه الشرط والجزاء، كأنّه قال: إن أدنيت الوصل فديناك، وإن أطلت البعاد فديناك، فنحن الفداء لك كيفما كنت، قُربت أو بعُدت. ومثله قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: 53]، ونحوه قول كثيّر:

أسيئي بنا أو أحْسِني لا ملومة لدينا ولا مقلّية إن تقلّت"[3].

---

(1) الجامع لأحكام القرآن 8: 1.3

(2) المحكم 3: 144

(3) شروح سقط الزند 2: 770

ولم يبعد الباحث كثيراً عمّا رأه ابن السّيد فيما ذكره عن بيت المعري؛ ليدل على أنّ المعري قد مال إلى الحذف في هذا البيت؛ "لأنّ حذف الجمل في اللغة من الكلام تجنباً للإطالة وجنوحاً للاختصار، لذلك تلحظ أنّ حذفها يقع في الأساليب المركبة من أكثر من جملة، وهي أساليب الشرط، والقسم والعطف، والاستفهام"[1].

(1) انظر، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 253

المسألة الحادية عشرة

القَسَم

يقول المعري[1]:

أإخْوانَنا بَين الفراتِ وجِلّقٍ يدَ اللهِ لا خَبَّرْتُكُمْ بمُحَالِ

يقول ابن السّيد: "ويدَ اللهِ" كلمة تقسم بها العرب فيقولون: "يدَ اللهِ" لا فعلت كذا، ومعناه لا أفعله ما دامت لله تعالى يد عالية على كل يد، وما دامت لله قوة، من قولهم: لا يد لي بهذا الأمر، ويقولون أيضاً لا أفعله يد الدهر. وأصل هذه الكلمة أنْ تكون ظرفاً ثم يجرونها مجرى القسم كما فعلوا بَعوْضُ، وهو من أسماء الدهر".[2]

ذكر ابن السّيد توجيهاً لكلمة "يَد اللهِ" في بيت المعري وحملها على أسلوب من القسم عند العرب، وربطها بكلمة "يد الدهر" التي تجري مجرى القسم؛ قياساً على "عَوْضُ" التي استعملت ظرفاً مع أنها في الأصل قسم. وإليك بيان المسألة:

كما هو معلوم أنّ القسم من الأساليب التي نطق بها العرب، فكثر استخدامه عندهم، وكان غرضهم من ذلك التأكيد: "وكان للتأكيد عند العرب صيغ مختلفة، ولكن يعتبر القسم أقواها تأكيداً وتحقيقاً؛ لأنّه يفيد الجزم بصحته والقطع بصدقه"[3].

---

(1) البيت من الطويل، سقط الزند وضوءه: 489

(2) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 334

(3) انظر، أسلوب القسم في القرآن الكريم: 18

وقد اهتم النحاة بدلالة أساليب القسم ومكوناته التركيبية، ويكاد يكون إجماعهم على تحديد أنّ غرضه التوكيد، فسيبويه قد ذكر أنّ القسم توكيد لكلامك فقال: "اعلم أن القسم توكيد لكلامك"[1] ويقول ابن سيده: "اعلم أنّ القسم هو يمين يقسم بها الحالف؛ ليؤكد بها الأشياء يخبر عنه من إيجاب أو جحد، وهو جملة يؤكد بها جملة أخرى، فالجملة المؤكدة هي المقسم عليه، والجملة المؤكدة هي القسم، والاسم الذي يدخل عليه حرف القسم هو المقسم به."[2] وعليه، فأسلوب القسم إذن يقوم على جملتين تؤكد إحداهما الأخرى، فالجملة المؤكِّد بها هي جملة بالقسم، والجملة المؤكَّدة هي المقسم عليها، وهي ما يسميه النحاة "جواب القسم".

وإذا ما عدنا إلى ما جاء عند ابن السّيد في توجيهه بيت المعري وربطه ذلك التوجيه "يَد الله" بالقسم، ومحاولة قياسه على تراكيب أخرى في القسم نحو: "يدَ الدهر" "وعَوْضُ"

فَبْعَد البحث في ما جاء عند النحاة، يظهر لي أنّهم لم ينصوا صراحة على "يدَ الله" لكن هناك تراكيب في القسم صارت في تسلسل يبرز في بعضها القسم من دلالة التركيب، يقول سيبويه: "فكذلك: إذا قلت: باللهِ وواللهِ وتاللهِ. فإنّما أضفت الحلف إلى الله سبحانه".[3] ولكن هذه التراكيب عند سيبويه قد يحصل لها تغير في الحركة الإعرابية فينصب فيها الاسم من

---

(1) الكتاب 3: 104

(2) المخصص 110/13

(3) الكتاب 1: 420

غير تعويض" وربمّا حذفت العرب حرف القسم من غير تعويض، وإذا كان ذلك نصب المقسم به كقولهم: اللهَ لأَفعلنّ، ومنه قول ذي الرُّمة[1]:

ألا رُبَّ مَنْ قَلبي له اللهَ ناصِحٌ ومَن قَلبُه لي في الظِّباءِ السَوانحِ

وقال الآخر[2]:

إذا مَـا الخُبـزُ تَأْدِمُـهُ بِلَحْـمٍ فَـــذاكَ أَمانَـــةَ اللهِ الثَريـــدُ

والمقسم به في هذه المواضع منصوب على حذف حرف القسم.

يقـول ابـن يعـيش: "قـالوا: اللهَ لأفَعلـنّ بالصـب، وذلـك علـى قيـاس صحيح."[3]

ويؤكد ابن مالك هذا النصب، فيقول: "ولم ينو المحذوف جاز نصبه كائناً ما كان."[4]

وقد تكون بعض جمل القسم أكثر قرباً من حيث الصورة الشكلية بـ "يدَ الله" وهو ما ورد عن العرب، كما يقول ابن يعيش: "ثم حذف الفعل توسعاً

---

(1) البيت من الطويل، ملحقات ديوانه: 664، الكتاب 3: 489، شرح المفصل 9: 195

(2) البيت من الوافر، الكتاب 3: 61، 498، تحصيل عين الذهب: 408

(3) شرح المفصل 9: 194

(4) شرح التسهيل 3: 200

لكثرة دور الأقسام، ومن ذلك قولهم: يمينَ الله، وأمانةَ الله، والأصل بيمين الله، وبأمانةِ الله، فحذف حرف الجر ونصب الاسم وأنشد[1]:

فَقُلْتُ يمينَ اللهِ أبرَحُ قاعداً ولو قَطَعوا رَأْسِي لَدَيكِ وأوصالي

والشاهد فيه نصب "يمينَ اللهِ" بالفعل المضمر.

وأنشد:

إذا ما الخُبزُ تأدِمُهُ بِلَحْمٍ فذاكَ أمانةَ اللهِ الثَّريدُ

فهذا كله منصوب بإضمار أحلف أو أقسم ونحوه مما يقسم به من الأفعال."[2]

أمّا ربط "يدَ الله" بـ "يدَ الدهر" و "عَوْضُ" بالقسم، فقد ذكره العلماء، يقول السرقسطي: "ويدَ الدهرِ: مد زمانه، يقول: لا أفعل ذلك يدَ الدهرِ، أي، أبداً".[3]

ويقول ناظر الجيش: "لا أفعل ذلك جدا الدهر، أي: يد الدهر."[4]

---

(1) البيت من الطويل، ديوان امرئ القيس: 32، الأصول 1: 348، شرح المفصل 9: 195.

(2) البيت من الوافر، شرح المفصل 9: 195- 196.

(3) الدلائل في غريب الحديث 3: 1143.

(4) اللسان 15: 425.

ويقول ابن منظور: "ويقال لا آتيه يدَ الدهرِ أي الدهر؛ وهذا قول أبي عبيد، وقال ابن الأعرابي: معناه لا آتيه الدهر كله".[1]

أمّا "عَوْضُ"، فتأتي في القسم؛ كما قاسها ابن السّيد على "يدَ الله"، يقول البَطَلْيوسي: "وعوض، وأصله: أن ما كان من أسماء الدهر أن يكون ظرفاً، كقولهم: لا آتيك عوض العائضين؛ كما يقول "دهر الداهرين، ثم كثر حتى أجراه مجرى أدوات القسم."[2]، وقد بيّن الرضي أنّ أكثر ما يستعمل عَوْضُ مع القسم يقول: "وأكثر ما يستعمل "عوض" مع القسم كقوله[3]:

رضيعيَ لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تقَاسما بأسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ[4]

وقد جعله أبو حيان ظرفاً معرباً إذا أضيف، ويجري مجرى القسم كثيراً كـ "يمينَ الله" يقول: "وهو ظرف قالوا: لا أتيك عَوْضُ العائضين كما تقول: دهر الداهرين، وكثر حتى أجروه مجرى القسم، فيكون نحو: يمينَ الله لأفعلنّ."[5]

لعلّنا بعد عرض الآراء السابقة نقف على ما قاله شُرَّاح "سقط الزند"؛ في توجيه كلمة "يدَ اللهِ" في بيت المعري، فإذا ما بدأنا بالمعري نفسه، فلم نره يذكر له أيَّ توجيه.

---

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 10: 5249.

(2) الحلل في شرح أبيات الجمل: 105

(3) البيت من الطويل للأعشى، ديوانه: 225، الخصائص 1: 265

(4) شرح الرضي 45: 170-172

(5) ارتشاف الضرب 3: 1425

أمّا مَنْ جاء بَعْده فإننا نجد أنّ ابن السّيد أول مَنْ ذكر "يدَ الله" على الظروف المحمولة على القسم، واقتفى أثره البَطَلْيوسي فقال: "ويدَ الله: كلمة تقسم بها العرب، فيقولون يدَ الله لا فعلت كذا وكذا، ومعناه لا أفعله ما دامت لله قوة وبسطة، من قولهم: لا يد لي بهذا الأمر. ويقولون أيضاً: لا أفعله يد الدهر.

قال الأعشى[1]:

يدَ الدهرِ حَتّى تُلاقِي الخِيارا

فأصل هذه الكلمة أن تكون ظرفاً، ثم يجرونها مجرى القسم ؛ كما فعلوا بـ "عَوْضُ"، وهو من أسماء الدهر."[2]

وقد رأى الخوارزمي" أنّ (يدَ اللهِ) (كيمين الله)، وقد نصبت بإضمار فعل"[3].

والذي يراه الباحث أنّ البيت قائم على القسم المؤكد بجواب: (لا خبّرتكم إلا بيقين) يقول التبريزي: "يدَ اللهِ: قسم، والتقدير: أحلف بيد الله، أي بيمين الله، أي لا أخبركم إلا بيقين."[4]

---

(1) البيت من المتقارب، صدره: رواحَ العشّي وسير الغدو، انظر ديوانه: 47، شروح سقط الزند 3: 1205

(2) شروح سقط الزند 3: 1205

(3) انظر شروح سقط الزند 3: 1205

(4) الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه 2: 652

ب- القسم الثاني: المسائل الصرفية

المسألة الأولى

بين اسم الفاعل أو اسم المفعول

قال المعري[1]:

تَكَلَّمَ بالقَوْلِ المُضلَّلِ حَاسِدٌ وكلُّ كلامِ الحَاسِدينَ هُرَاءُ

يقول ابن السيد: "ويروى المُضلِّل بكسر اللام وفتحها، فمن كسر أراد الذي يضلل قائله أو سامعه، ومن فتح أراد المنسوب إلى الضلال يقال ضللته إذا نسبته إلى الضلال".[2]

وذكر ابن السّيد التوجيه الصرفي لكلمة "المُضّلل" في باب المشتقات على وجهين:

1-**الوجه الأول**: المُضلِّل بكسر اللام على أن يكون اسم فاعل.

2-**الوجه الثاني**: المضلَّل بفتح اللام على أن يكون اسم مفعول، وإليك بيان المسألة:

يرتبط توجيه ابن السّيد بالمشتقات الذي انطوى تحتها التوجيه ما بين اسم الفاعل، أو اسم المفعول. فإذا ما بدأنا بما جاء عند سيبويه، فسوف نأخذ ما يفيد ما نحن بصدد دراسته، إذا ما علمنا أنه ينصب على كيفية بناء المشتق (المضلَّل) فقد ذكر ما جاء على صورته فقال: "هذا باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيداً أو غير مزيد.. وذلك نحو: دَحْرَجَ

---

(1) البيت من الطويل، سقط الزند وضوءه: 164

(2) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 134

يُدحرجُ ومُدحرجٌ ومُدحْرَجٌ".[1] ويقول في موضع آخر لبيان الفرق ما بين اسم الفاعل واسم المفعول: "وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلا والميم لاحقته أولا مضمومة، فلما قلت مُقاتِل ومقاتَل"[2].

وقد توسّع النحاة بعد سيبويه في التفريق ما بين هذين المشتقين، يقول أبو حيان: "هما من مزيد على ثلاثة كمضارعه عدداً وحركة إلا أنّ أولها ميم مضمومة، وما قبل الآخر في اسم الفاعل مكسور، وفي اسم المفعول مفتوح لفظاً أو تقديراً فيهما"[3].

ولم يتوقف الشاطبي عند ما جاء عن أبي حيان، بل نجده يفصّل قول ابن مالك، فيقول: "يعني أن اسم الفاعل من غير الثلاثي الحرف زنته كزنة فعله المضارع، لا يخالفه إلّا في موضعين، أحدهما الحرف الذي قبل الآخر، فإنّه في اسم الفاعل مكسور أبداً، ولا يلزم ذلك في المضارع؛ إذ قد يكون مكسوراً، نحو: يواصِل، ويتكبر، ويتدحرج، ويتبيطر.

وذلك قوله: "مع الكسر متلوٍّ الأخير مطلقاً" أي إن ذلك لازم في اسم الفاعل من أيّ الصِّيغ كان من صيغ المضارع.

والثاني: الحرف السابق في أول الكلمة، فإنّه في اسم الفاعل ميمٌ مضمومة،... ومثّل ذلك بقوله " كالمواصِل" فقد حصل فيه ما شَرط من

---

(1) الكتاب 4: 299

(2) السابق 4: 282

(3) ارتشاف الضرب 1: 509

موازنة مضارعه، وهو "يُواَصِلُ"مع كسر ما قبل آخره، وجَعْل ميم مضمومة أوله"[1]. وحتى يكون التوجيه الصرفي عند النحاة مرتبطاً بما جاء في بيت المعري السابق، لعلّ من المفيد أنْ نذكر آراء شُرّاح سقط الزند، فيبدو أن ابن السّيد كما يظهر مما وقفت عليه من المصادر أنّه من أوائل من ذكر التوجيه الصرفي السابق؛ إذا ما علمنا أنّ المعري وهو أسبق منه شرحاً لم يعلق على البيت السابق.

أمّا من جاء بعد ابن السّيد، فالبَطَلْيوسي أعاد رأي ابن السيد، يقول "يجوز كسر اللام "المضلَّل" وفتحها، فمن كسرها أراد القول الذي يضلّ قائله أو سامعه، ومن فتحها أراد القول المنسوب إلى الضلال"[2] فلم يرجح وجها على آخر.

بعد هذا العرض للوجهين الصرفيين، يرى الباحث الميل إلى الأخذ بالوجه الأول لكلمة (المضُلّل) على صيغة اسم الفاعل؛ ولعلّ الذي دفعه إلى ذلك الآتي:

---

(1) المقاصد الشافية 4: 380-381

(2) شروح سقط الزند4: 394

1-سياق البيت إذا ما ربطناه ببيت سابق عليه للمعري[1].

بـأيِّ لِسـانٍ ذامَـني مُتجاهِـلٌ علـيَّ وخَفْـقُ الـرّيح في ثَنـاءُ

1-دلالة اسم الفاعل النحوية إذا ما أضفنا إلى قيمة ما جاء من أثره في المعنى فقد نص الجرجاني على ذلك وأبرزه ضمن نظرته للفروق في الخبر، فقال: "فإذا قلت: "زيد منطلق"، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيد طويل"، و "عمرو قصير" : فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: "زيد منطلق" لأكثر من إثباته لزيد"[2].

وهو ما نجد صداه عند مفسري ومعربي القرآن بعده، يقول الفخر الرازي: "إن اسم الفاعل يدل في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه، والفعل الماضي لا يدل عليه كما يقال: فلان شرب الخمر وفلان شارب الخمر، وفلان نفذ أمره وفلان نافذ الأمر، فإنه لا يفهم من صيغة الفعل التكرار والرسوخ ومن اسم الفاعل يفهم ذلك"[3]. ويقول أبو

(1) البيت من الطويل، السابق 4: 394

(2) دلائل الإعجاز: 174

(3) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب 25:30

حيان في قوله تعالى: **[إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً] {البقرة:30}** ، "وجعل الخبر اسم فاعل؛ لأنّه يدل على الثبوت دون التجدد شيئاً فشيئاً"[1].

(1) البحر المحيط 1: 228، لمزيد من التفصيل عن هذه الدلالة لاسم الفاعل انظر، رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة: 11-12.

المسالة الثانية

جموع الكثرة

قال المعري[1]:

تَظلُّ المَنَايا فِي سُيَوفُكِ شُرَّعاً إذا النَّقْعُ مِن تَحتِ السَّنِابكَ ثَار

يقول ابن السّيد: قوله تظل المنايا في سيوفك شرعاً: الوجه شوارعا؛ لأنّ المنايا مؤنثة ولكنّه حمله على معنى الجمع"[2].

وقف ابن السّيد على كلمة "شرعاً" في بيت المعري فوجهها صرفياً في باب جموع التكسير ما بين وزني "فُعّل" و "فَواعِل" وأخذ ابن السّيد بالوجه الثاني، وعلل ذلك بأن المنايا مؤنث، والأولى في جمعها فواعِل. ولكن الذي جعل المعري يعبر بالوزن "فُعّل" حمله على معنى الجمع.

لعلّ ما ذهب إليه ابن السّيد يحتاج إلى تفصيل من وجهين:

الوجه الأول: ما جاء عن "فُعَّل وفواعِل" في باب جموع التكسير، وما يدلان عليه من الكثرة. فقد نصّ النحاة على أنّ " فُعَّل" في الوصف الصحيح اللام على وزن "فَاعِل، أو "فاعِلة"، نحو: خَاشِع وخُشّع...

يقول سيبويه: "هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف، أمّا ما كان (فاعلاً) فإنّك تكسره على (فُعّل) وذلك قولك: شاهد المصرَ وقومٌ شُهَّدٌ، وبازل وبُزّل، وشارد وشُرّد، وسابق وسُبق، وقارح

(1) البيت من الطويل، سقط الزند وضوءه: 238

(2) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: 192

وقُرّح. ومثله من بنات الياء والواو التي هي عينان: صائم وصُّوم، ونائم ونوُّم، وغائب وغيّب، وحائض حيّض"[1].

ويرى الرضي أنّ الغالب في فاعل الوصف فُعّل، كشُهَّد وغُيَّب نُزّل".[2] وهو ما قال أبو حيان باطراده في "وصف على فاعل وفاعلة نحو: ضارب وضاربة وضُرّب فيهما، ونقل في المعتل اللام نحو ساق وسُقّى، وعافٍ وعُفّى"[3].

أما "فَواعِل" فقد ذكر النحاة أنّه يأتي جمعاً وفق صور منها: ما كان لمذكر غير عاقل، وصفة المؤنث العاقل، وصفة غير العاقل، يقول سيبويه: "وما كان من الأسماء على (فاعِل أو فاعَل) فإنه يكسر على بناء (فَواعِل)، وذلك : تابل وتَوابِل، وطابق وطَوابِق، وحاجر وحَواجِر، وحائط وحَوائِط"[4]. ويقول في موضع آخر: "وإذا لحقت الهاء فاعِلاً للتأنيث كُسر على (فَواعِل) وذلك قولك: ضاربة ضوارب، وقواتل، وخوارج، وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث، وذلك حَواسِر وحَوائِض...

---

(1) الكتاب 3: 631

(2) شرح الشافية 2: 155

(3) ارتشاف الضرب 1: 439

(4) الكتاب 3: 614

وإنْ كان فاعل لغير الآدميين كُسّر على "فَواعِل" وإن كان لمذكر أيضاً، لأنّه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث ولم يقو قوة الآدميين، وذلك قولك: جِمال بوازلِ، وجِمال عواضه"[1].

ويقول فيه أبو حيان: "فواعِل: لفاعل غير موصوف به مذكر عاقل مما ثانية ألف زائدة نحو: حائط وحَوائِط، وعالٍ وعَوالٍ، وسالٍ وسَوالٍ، وشذّ وادٍ، فلم يجمعوه على فَواعِل، ونحو: حاتم علما حواتِم، وطابع وطوابِع، ونافق ونوافِق، وحائض وحوائِض، وشامخ وشَوامِخ، وهو مطرد في صفة ما لا يعقل بنص سيبويه، وغلط مَنْ قال بشذوذه"[2].

الوجه الثاني: وهو الحمل على المعنى في صيغتي جموع التكسير (فُعّل وفواعل)، فالحمل على المعنى كما يقول ابن جني: "غَورٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصّور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً. قال[3]:

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلامَةٍ حبّاً لغيرِكَ قد أتاها أرْسُلي

---

(1) الكتاب 3: 632- 633

(2) ارتشاف الضرب 1: 449

(3) انظر، الخصائص 2 :416، اللسان: رسل 11: 284.

كسَّر رسولاً وهو مذكر على أرْسُل، وهو من تكسير المؤنث، كأتان وآتن، وعناق وأعنق، وعُقاب وأعقب، لمّا كان الرسول إنما يراد به المرأة، لأنها في غالب الأمر مما يستخدم في هذا الباب.

وكذلك ما جاء عنهم جناح وأجنُح. قالوا: ذهب في التأنيث إلى الريشة".[1]

وجمع التكسير من الأبواب الصرفية التي يقوم فيها الحمل على المعنى بدور كبير، إذ يمكن في ظله تفسير كثير من جموع التي خرجت على الأصل، وخالفت القياس".[2]

ولعلّ الحمل على المعنى هو ما نجد صداه في توجيه ابن السّيد لكلمة "شُرّع" كما مضى ما بين "فُعّل وفَواعِل" مع ميله إلى فواعِل؛ لأنّ فُعّل للمذكر والسيوف مؤنثة فالأولى فواعِل. لكنّه حمله على معنى الجمع.

وبعد تتبع ما جاء في شروح "سقط الزند" يظهر أنّ ابن السيِّد كان أول مَنْ ذهب إلى هذا التوجيه، فالمعري وهو أسبق مَن شرحه لم يشر لهذا التوجيه، وقد أثّر ابن السيِّد فِيمنْ جاء بعده من شُرَّاح سقط الزند، يقول البَطَلْيوسي: "وكان ينبغي أن يقول "شوارع"؛ لأنّ المنايا مؤنثة، و"فُعّل" إنما يكون جمعاً للمذكر دون المؤنث، غير أنه حمله على معنى الجمع، كما قال الآخر[3]:

---

(1) الخصائص 2: 411-411.

(2) انظر، الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير: 278.

(3) وقد رُوري.. مثل الجوار الحُسَنِ العطائل. انظر، المثلث أو الألفاظ المثلثة المختلفة المعنى: 121

قد أبصرتْ سُعْدَى بَها كتائلي مثلَ العَذَارَى الحُسَّر العَطائِل[1]

منهجه النحوي

كما هو معلوم أنّ هناك مذاهب نحوية أخذ بها النحاة العرب ما بين (البصريين والكوفيين والبغداديين إلى أن امتد الأمر إلى الأندلس والشام)، وكان لكل مذهب تأثيره في آراء النحوي حينما يسير على مذهب بعينه، فقد لقي المذهب البصري وأصوله رواجاً ومكانة عالية بين النحاة اللاحقين، فحظي بمكان عندهم، فأخذوا به في إبداء آرائهم، فظهر ذلك في مؤلفاتهم التي تتابعت، ولعلّ الباحث بعد الوقوف على آراء الإمام علي بن محمد بن السّيد التي ذهب إليها في كتابه "شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند" لم نجده قد خرج عمّا جاء عند النحاة من توظيف الأبواب النحوية في توجيهاته أبيات المعري كذا اعتماد على ما بنوا عليه النظرية النحوية من أصول لا يخرج عليها كمنع: تقديم صلة المصدر عليه. فضلاً عن ذلك نجده يهتم بالأبواب النحوية؛ ليربط التوجيهات النحوية لأبيات المعري على ضوئها، فغالب هذه التوجيهات قد بنيت على أساس نظري من النحو، وهو ما ظهر جلياً في هذا البحث، فجاءت آراء النحاة بدءاً من سيبويه وانتهاء إلى نحاة القرن الخامس الهجري، ووجدنا صداها في توجيهات أبيات المعري كما جاء في هذا البحث.

(1) البيت من الرجز، شروح سقط الزند 2: 636.

خاتمة البحث

1-ظهر الإمام علي بن محمد السّيد في عصر عاشت الأندلس فيه كثيراً من الفوضى والاضطراب السياسي، الذي خلّف كثيراً من الدويلات التي تقسّمت في أرجاء هذه البلاد؛ عرفت بملوك الطوائف، ولعلّ المتابع لهذه الحقبة الزمنية يّظُنّ أنّ الحركة العلمية قد أصابها من الاضمحلال والبلى ما أصاب البلاد، لكن النهضة العلمية تابعت تطوّرها، ولم تكن حركة العلوم اللسانية بعيدة عن التطوّر والتقدم، فعاصرت هذه الفترة وجود مجموعة من العلماء الأفذاذ، زخرت المكتبة العربية بكتبهم التي حملت آراءهم التي كانت شاهدة على حركة لغوية ونحوية لا تقلّ مضاهاة عمّا هو موجود في المشرق العربي، فبرز الأعلم الشنتمري، وابن السّيد البطليوسي، وابن الطراوة وغيرهم.

2-أظهر البحث المكانة التي وصل إليها الإمام علي بن محمد بن السيد في "شرح ديوان سقط الزند" فقد استطاع هذا العالم أن يتدارس أبيات هذا الديوان ويستخرج ما فيه من المسائل اللغوية والنحوية، والصرفية، فأجاد في تحليلها؛ ليبين قيمة هذا الديوان على أنه مصدر للدراسات العربية في الأندلس.

3-حظي الإمام علي بن محمد بن السيد بمكانة عالية عند النحاة اللاحقين، وهو ما وُجد من ذكر آرائه في كتبهم؛ فظهر على كثير من هذه الآراء أصالة هذا العالم فيما يراه من توجيه للمسألة النحوية والصرفية التي فُصِّل الحديث عنها في ثنايا هذا البحث.

4-ليس من الضروري أن يكون العالم مشهوراً عند الباحثين، فقد يظهر كثير من علماء العربية الذين لم ينالوا عناية أصحاب كتب التراجم والتاريخ، ولكن يظل البعد العلمي والآراء التي تميّز هذا العَالِم هي مَنْ تبرزه، وقد تركت لنا المكتبة العربية علماء أفذاذاً لم يحظوا بترجمات وافية، على سبيل المثال: الإمام الجرجاني صاحب الدلائل، والرضي الإستر أباذي.

5-لم يكن الإمام علي بن محمد بن السيد صاحب توجه نحو مذهب نحوي معين، فقد كانت له في مسائل هذا البحث كثير من التوجيهات النحوية التي اعتمد فيها على ما جاء عند النحاة فأخذ بما قالوه، فاستفاد منه في هذا التوجيهات كما جاء في مسائل هذا البحث.

6-يبقى الحرص من الباحثين على التعمّق في أمهات كتب النحو الموسوعية: كالتذييل والتكميل، وارتشاف الضرب لأبي حيان، والمقاصد الشافية للشاطبي، والهمع للسيوطي؛ ليحاول هؤلاء الباحثون الوقوف مع أكثر من عَلمٍ في الدرس النحوي حفلت بهم هذه الموسوعات وبآرائهم التي من الممكن أنْ تُشَكّل دراسات مهمة لأعلام ذهبت كتبهم، وبقيت آراؤهم التي تظل تحمل مكانة مهمة لتطوّر الدرس النحوي على مرّ عصوره.

المصادر والمراجع

- ابن أبي الربيع، الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق: علي سلطان حكمي، ط (1)، 1405هـ.
- ابن أبي ربيعة، عمر، ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر بيروت، 1966م
- الأزهري خالد، التصريح على التوضيح، حققه: أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، 2011م.
- الأستر أباذي، الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مَكْرَم، عالم الكتب، ط (1)، 1421هـ - 2000م.
- الأشبيلي، ابن خير، فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، محمود عوّاد معروف، دار الغرب، ط(1)، 2009م.
- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك" حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط(1)، 1375هـ - 1955م.
- الأعشى، ديوان الأعشى، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، 1950م.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بدون تاريخ.

- الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1413هـ.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط(1)، 1412هـ- 2000م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(1)، 1418هـ - 1988م.

- منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، وياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط(1)، 2015م.

- ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، حقق نصه وعلّق عليه: بشَّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2010م.

- البطليوسي، ابن السّيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق وتعليق: حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1424هـ - 2003م.

- الإقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، دار الكتب والوثائق القومية، ط(2)، 2010م.

- المثلث أو الألفاظ المثلثة المختلفة المعنى، قرأها وعلّق عليها: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 2015م

- البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3)، 1409هـ.

- البغدادي، عبد المؤمن، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1412هـ.

- الَبيّاتي، سناء حميد، قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر، الأردن، ط(1)، 2002م.

- التبريزي، الإيضاح في شروح سقط الزند وضوئه، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، ط(1)، 1419هـ - 1999م.

- شروح سقط الزند، تحقيق: مصطفى السقا، عبد الرحيم محمد، عبد السلام هارون، إبراهيم الأبياري، الهيئة المصرية للكتاب، 1408هـ-1987م.

- ثعلب، أبو العباس، مجالس العلماء، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط(5)، بدون تاريخ.

- ابن الحاجب، الأمالي النحوية "أمالي القرآن الكريم" تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط(1)، 1405هـ - 1985م

- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية، إحياء التراث، مطبعة العاني، بغداد، بدون تاريخ.

- الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط(3)، 1413هـ -1992م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة، دار الرشيد، 1982م.

- جرير، ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعرفة، القاهرة، ط(4)، 2006م.

- الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمود، بدون تاريخ.

- الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، طبعة المدني، بدون تاريخ.

- ابن جني، الخصائص، تحقيق: الدكتور محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط(2)، بدون تاريخ.

- الحجي، عبد الرحمن، التاريخ الأندلسي من الفتح حتى سقوط غرناطة، دار القلم، دمشق، ط(1)، 1407هـ - 1987م.

- الحلبي، السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: محمد علي معوض، عادل أحمد عبد الموجود، جاد مخلوف جاد، زكريا النوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1414هـ -1994م

- حموده، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.

- الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار بيروت للطباعة والنشر، ط(1)، 1400هـ - 1980م.

- الـذبياني، النابغـة، ديـوان النابغـة، تحقيـق: مفيـد قميحـة، دار المطبوعات الحديثة، جدة، بدون تاريخ.

- الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الجزء العاشر، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط(1)، 1424هـ.

- ذو الرُّمّـة، ديـوان ذو الرُّمّـة عنـي بتصـحيحه وتنقيحـه، كارليـل مكارتني، عالم الكتب، بدون تاريخ.

- الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، 1410هـ -1990م.

- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق ودراسة: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، ط(1)، 1985م.

- الرُمّاني، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط(7)، 1407هـ.

- الزجاج، إعراب القرآن المنسوب، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط(3)، 1406هـ -1986م.

- الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(2)، 1405هـ.

- الزمخشري، المفصل، دار الجيل، بيروت، ط(2)، بدون تاريخ.

- السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(2)، 1400هـ.

- السامرائي، محمد فاضل، النحو العربي، أحكام ومعان، دار ابن كثير، ط(1)، 1435هـ - 2014م.

- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(3)، 1408هـ.

- السرقسطي، الدلائل في غريب الحديث، تحقيق: محمد عبدالله القناص، مكتبة العبيكان، ط(1)، 2008م.

- السقا، مصطفى وزملاؤه، تعريف القدماء بأبي العلاء المعري، الهيئة المصرية للكتاب، 1406هـ- 1986م.

- السكري، أبو سعيد، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار فرّاج، مطبعة المدني، القاهرة، 1965م.

- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(3)، 1408هـ - 1988م.

- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلمية بيروت، ط(1)، 1421هـ.

- - المخصص، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 2008م.

- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط(1)، 1407هـ.

- الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، وسليمان العايد، والسّيد تقي، جامعة أم القرى مركز إحياء التراث الإسلامي، ط(1)، 1428هـ - 2007م.

- ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(1)، 1413هـ -1992م.

- الشنتمري، الأعلم، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب حققه وعلق عليه: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1415هـ-1994م.

- صاحب حماة، إسماعيل بن الأفضل، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض حسن الخوّام، المكتبة العصرية بيروت، ط(1)، 1425هـ - 2004م.

- عبادة، السعيد، شرح سقط الزند، للقزويني ق 5 هـ، مجلة معهد المخطوطات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية، مج 61، ج1، شعبان 1417هـ.

- العبّادي، أحمد بن قاسم، رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، تحقيق ودراسة: محمد حسن عواد، دار الفرقان.

- عبد الكريم، أنور حجاج، الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير، مجلة جامعة الطائف، 1423هـ

- العبيدان، موسى مصطفى، ظاهرة الحذف في الإسناد ومخصصاته، ط(1)، 1414هـ - 1994م.

- العبيدي، عادل هادي، التوسّع في كتاب سيبويه، المكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004م.

- عزة، كُثير، ديوان كُثير عزة، جمعه وحققه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971م.

- ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث، مكة المكرمة، ط(1)، 1402هـ.

- العكبري، التبيان في إعراب، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون تاريخ.

- التبيان في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط(1)، 1416هـ - 1995م.

- عنان، محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني، دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، مكتبة الخانخي، القاهرة، ط (4)، 1417هـ -1997م.

- الفارسي، أبو علي، كتاب التكملة، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط(1)، 1419هـ - 1999م.

- الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تحقيق: صالح بن حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بدون تاريخ.

- الفرزدق، ديوان الفرزدق، تحقيق: عمر فاروق الطبّاع، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، بيروت، ط(1)، 1418هـ.

- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1408هـ.

- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط(1)، 1406هـ -1986م.

- القيرواني، عبد الدائم، شروح أندلسية غير معروف لسقط الزند، قام بإخراجها والتقديم لها: محمد بنشريفة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1432هـ -2011م

- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحيم السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، بدون تاريخ.

- شرح الكافية الشافية تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون، ط(1)، 1402هـ 1982

- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط(2)، 1405هـ 1985هـ.

- المبرد، الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1399هـ.

- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط(2)، 1403هـ.

- المراكشي، محيي الدين عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المَغْرب، دراسة وتحقيق: محمد سعد العرياني، محمد العربي العلمي، القاهرة 1963م.

- مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ

- مطلق، ألبير حبيب، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية عصر ملوك الطوائف، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1967م.

- الملوح، قيس، ديوان قيس بن الملوح، تحقيق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، ط(1)، 1420هـ - 1999م.

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط(3)، 1414هـ-1994م.

- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط(1)، 1428هـ -2007م

- النجار، شريف، موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، 1999م.

- النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط(2)، 1405هـ-1999م.

- الهادي، عبد الرحمن مضوى عبد الرحيم، أسلوب القسم في القرآن الكريم، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 1438هـ 2017م.

- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلّق عليه: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط(6)، 1985م.

- الوقشي، كتاب القرط على الكامل، (الطرر والحواشي على الكامل للمبرد) تحقيق: ظهور أحمد أظهر، باكستان، بدون تاريخ.

- ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط(1)، 1434هـ - 2013م.

- اليمني، ابن فلاح، المغني في النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، سلسلة خزانة التراث، العراق، ط(1)، 1999م.